



جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي

معهد العلوم الإسلامية

قسم أصول الدين



تعقبات الإمام المناوي على الحافظ ابن حجر من خلال كتابه
" اليواقيت والدرر" مصطلحي " الصحيح " و "الحسن" أنموذجا

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإسلامية

تخصص: الحديث وعلومه.

المشرف:

د.مصطفى حنانشة

إعداد الطالبات:

- سعيده قري

- زينب بيه

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
د. قادي زكرياء	جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	رئيسا
د. مصطفى حنانشة	جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	مشرفا ومقررا
أ يوسف تريعة	جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	مناقشا

السنة الجامعية: 1440-1441هـ/2019-2020م.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكركم

فلا يسعنا بعد إتمام هذه الرسالة إلا أن نحمد الله عز وجل، ونشكره على ما وفقنا ويسر لنا

فيها، ونسأله تعالى أن ينفعنا بها وأن يجعلها خالصة لوجهه الكريم.

كما نتقدم بالشكر الجزيل لفضيلة الدكتور مصطفى حنانشة الذي تفضل بالإشراف على هذه الرسالة فجزاه الله عنا كل خير، والذي أفادنا بملاحظاته السديدة وآرائه القيمة.

كما نشكر الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الذين تولوا قراءة هذه الرسالة ومناقشتها ونقدها وتقويمها.

والشكر موصول كذلك لإدارة جامعة الوادي على ما تقدمه وتبذله لطلبة العلم.

ونسأل الله العظيم أن يجزي الجميع خير الجزاء، وأن يعيننا على خدمة دينه والعمل لمرضاته.

إِهْدَاء

إلى مثل الأبوّة الأعلى.....والذي العزيز.

إلى بسمة الحياة وسرّ الوجود إلى من دعائها سرُّ نجاحي وحنانها بلسم جراحي

أمّي الغالية.

إلى من أرى السّعادة في ضحكته زوجي قرّة عيني.

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي إخوتي

. سعيدة

إِهْدَاء

أهدي هذا الإهداء إلى من كلله الله بالهبة والوقار.

إلى من علمني العطاء بدون انتظار.

إلى من أحمل اسمه بكل افتخار... أرجوا من الله أن يمد في عمرك.

لترى ثمارا قد حان قطافها بعد طول انتظار، وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد

وإلى الأبد...والدي العزيز.

إلى من بها أكبر وعليها بعد الله أعتمد...إلى شمعة تنير ظلمة حياتي...إلى من بوجودها

أكتسب قوة ومحبة لا حدود لها.

إلى من عرفت معها معنى الحياة...أمي الحبيبة.

. ملخص:

. يعالج بحثنا الموس

تناولت هذه الدراسة

" تعقبات الإمام المناوي على الحافظ ابن حجر من خلال كتابه:

"اليواقيت والدرر"، مصطلحي "الصحيح" و"الحسن" أنموذجا".

اعتمدنا في هذه الدراسة المنهج الوصفي الاستقرائي، بالإضافة إلى المنهج التحليلي في جمع التعقبات ودراستها.

. وتتألف الدراسة من مقدمة ومبحث تمهيدي وفصلين وخاتمة.

. فقد تناولنا في المقدمة إشكالية الموضوع وأهمية الدراسة وأهدافها.

. أما المبحث التمهيدي، فكان لتحديد مفهوم مصطلحات الموضوع.

وأما المبحث الأول تطرقنا فيه إلى التعريف بالإمامين و بكتابهما.

. ثم تكلمنا في المبحث الثاني عن التعقبات المتعلقة بمصطلح "الصحيح".

. وفي المبحث الثالث عن التعقبات المتعلقة بمصطلح "الحسن".

. وختُمت الدراسة بخاتمة، فيها أهم النتائج والتوصيات.

من أهم النتائج:

. يكمن معنى التعقب في كونه استدراك إمام لآخر أو تخطئته

. منهج الإمام المناوي في تعقباته على الحافظ كان عبارة عن نقل أقوال غيره من العلماء وت

بنيها.

ومن أهم التوصيات:

- تسليط الضوء من قبل الباحثين على مثل هذه الدراسات، لما فيها من فوائد علمية كبيرة،
من خلال جمع عدة مسائل مختلفة وطرحها في طرح ونسق واحد.

Abstract

This study dealt with the traces of Imam almanawi on al hafiz ibn hajar through his book al –yawar and Al-Darr the correct terminology and Hassan Adwar a model we adopted in this study the descriptive and inductive approach in addition to the analytical method in collecting and studying the traces and studying them.

- the study consists of an introduction and a preliminary research.
- the introduction addressed the problem of the topic and the importance of the study and its objectives.
- the preliminary research was to define the concept of subject terms.
- And the first topic we talked about is the introduction of the imams and their writing .
- And then we talked in the second research about the traces related to the correct term.
- And in the third research on the traces related to the term hassan.
- the study concluded with the conclusion of the most important results and recommendations.

Some of the most important results

- Know the meaning of the tracking and that it is the turn of an imam to another or make mistakes.
- imam Al-Manawis approach in his pursuit of al-Hafiz was to convey the words of other scholars and adopt.

Some of the most important recommendations include

- to highlight such a study by researchers because of its great scientific benefit by combining several different issues and putting it into a single presentation and format.

مقدمة

مقدمة

الحمد لله الذي نزل الكتاب تبياناً لكل شيء، وهدى ورحمة وبشرى للمسلمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

فإن العلم بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعرفته والاشتغال به أمر شريف، وشأن جليل، لا يحيط به إلا من هدّب نفسه بمتابعة أوامر الشرع ونواهيه، وأزال الزبغ عن قلبه ولسانه. وإنه من أفضل القربات إلى رب العالمين، وكيف لا يكون وهو بيان طريق خير الخلق وأكرم الأولين والآخرين

وقد اشتغل به جهابذة من العلماء سحّروا أنفسهم لخدمة سنة المصطفى عليه الصلاة والسلام، جمعاً وتصنيفاً ورواية ودراسة ونقداً وتمحيصاً، وقد تعددت مؤلفاتهم وتصانيفهم وتنوّعت، ومن أجود هذه التصانيف وأمتعتها، وأحسنها: كتاب الحافظ ابن حجر: "نخبة الفكر"، وشرحه النافع المعتبر: "نزهة النظر"، فهما على اختصارهما جمعاً أصول مباحث علوم الحديث، وقواعده وفنونه، ولهذا أعدت له كثير من الشروح منها: كتاب الإمام المناوي "اليواقيت والدُرر شرح شرح نخبة الفكر"؛ الذي تضمّن علوم وفوائد جمّة، وكما لا يخفى أن تأخر زمن الإمام المناوي سمح له بالاطّلاع على من سبقه حتى جاء كتابه حافلاً بالنقول والأقوال والآراء، وله استدراقات وتعقبات كثيرة على كلام الحافظ "ابن حجر"، لكن جُلّها كانت أقوال وآراء غيره من العلماء. وصنيعه هذا لا يعدّ تقليلاً من شأن الحافظ، لأن البحث عن الصواب يعدّ هدفاً وغرضاً لأهل العلم، فقد بحثوا عن الصواب وبيّنوه ونّبّهوا على الخطأ وأظهروه، مع عدم التقليل من شأن المخطئ لاسيما إذا كان مجتهداً أخطأ في اجتهاده.

. ولما لهذه التعقبات من فوائد علمية عند جمعها وإحصائها ولما فيها من خدمة للكتّابين، فإن موضوع دراستنا يتمثل في: «تعقبات "الإمام المناوي" على "الحافظ بن حجر" من خلال كتابه "اليواقيت والدرر" . مصطلح الصحيح . أمودجا» .
. إشكالية البحث:

أردنا من خلال هذا البحث الإجابة عن التساؤلات الآتية:

1. ما المقصود بالتعقب؟
2. كم كان عدد التعقبات التي أوردها المناوي على الحافظ بن حجر؟
3. هل جُلَّ تعقباته كانت أقوالاً له أو لغيره من العلماء؟
4. هل يُسَلَّم للإمام المناوي في ما تعقبه على الحافظ وذلك من خلال ما درسنا؟

أسباب اختيار الموضوع:

. لم يكن لنا سبب محدد في اختيار الموضوع، لأنَّ رغبتنا كانت متجهة نحو نوع آخر من الدراسات لكن مشيئة الله شاءت أن ننحو هذا النحو، وفي الأخير وقع اختيارنا لهذا الموضوع الذي كان مندرج في قائمة المقترحات التي وضعها الدكتور "نور الدين تومي" أنه لم يكن هناك سبب ذاتي لاختيارنا لهذا الموضوع.

. لكن بالرغم من هذا رغبتنا في خدمة حديث النبي صلى الله عليه وسلم، تعتبر أعظم سبب ودافع لاختيار أي بحث أيا كان موضوعه، يكفي أنه خادم لسنة المصطفى صلى الله عليه وسلم، وهذا يكفينا شرفاً.

. أهمية الموضوع:

. بيان كَيْفِيَّة تعامل العلماء مع أخطاء بعضهم البعض وكيفية تصويبها بطريقة علمية.
. الوقوف على منهج وطريقة المناوي في التعقب والاستدراك.

. أهداف البحث:

. بيان معنى التعقبات.

. إحصاء عدد التعقبات الواردة عليه من خلال مصطلحي الصحيح والحسن.

. معرفة مدى صحة هذه التعقبات، وهل كل ما انتقده عليه المناوي مقبول؟

الدراسات السابقة:

. بعد البحث والإطلاع لم نقف على دراسة مشابهة لهذا الموضوع حيث أنه لم تقم أي دراسة

على كتاب المناوي أصلاً، وهذا على حسب ما اطلعنا والله أعلم، لكن كان جُل اعتمادنا على

الكتب التي شرحت النزهة وكتب المصطلح؛ ومن جملتها:

. قضاء الوطر في نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر لبرهان الدين إبراهيم

بن إبراهيم اللقاني، المتوفى 1041، دراسة وتحقيق: أبي حفص اليماني شادي بن محمد بن سالم

آل نعمان.

. إمعان النظر شرح شرح نخبة الفكر للعلامة القاضي محمد أكرم النصروري السندي، تحقيق أبو

سعيد غلام مصطفى القاسم.

. شرح الموقظة للذهبي لأبي المنذر المياوي المتوفى 748هـ.

. توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار للسمعاني، تحقيق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن

عويضة المتوفى 1182.

صعوبات البحث:

كأي بحث علمي لا بدّ وأن يجد الباحث أنواعاً من العقبات التي تحول بينه وبين تحقيق أهدافه،

وقد واجهتنا بعضها منها:

. صعوبة فهم وتحليل النصوص المتعقبة على الحافظ لطبيعة المادة التي احتواها كتابه والذي

اختص بمصطلح علم الحديث.

. قلة الدراسات حول الإمام المناوي وشرحه على النزهة، ممّا أعاقنا في معرفة منهجه في كتابه.

. لم تكن لنا أدنى فكرة على طبيعة الموضوع أو أي اطلاع سابق وعلى طبيعة سيرورته.

المنهج المتبع:

. اقتضت طبيعة بحثنا أن نسلك كل من المنهج الوصفي والاستقرائي والتحليلي:

1. الوصفي: اعتمدنا عليه في المبحث الأول عند وصفنا لكلا الكتائين.
2. الاستقرائي: وذلك بجمع واستقراء تعقبات الإمام المناوي على الحافظ ابن حجر من خلال كتابه اليواقيت والدرر.

3 التحليلي: اعتمدنا عليه في تصنيف ومناقشة هذه التعقبات، وفي فهم وتحليل النصوص.

. وقد اتبعنا في طرح الموضوع على الخطوات العلمية التالية:

. تطرقنا لشرح مصطلحات الموضوع.

. وضع ترجمة موجزة لكلا الإمامين مع وصف لكتائيهما.

. جمع واستقراء التعقبات الواردة في كل من مصطلحي الصحيح والحسن.

. أوردنا نص ابن حجر كاملاً كما هو في النزهة، ثم ذكرنا نص المناوي كما هو في اليواقيت والدرر .

. توثيق المصادر والمراجع في الهامش بالتفصيل عند ذكرها لأول مرة، وبالاختصار إذا تكررت.

. كتابة الآيات القرآنية بالمصحف الرقمي الموجود في المكتبة الشاملة برواية حفص.

. ترجمة لبعض الأعلام المغمورين والواردين في المتن.

. عزو الأحاديث إلى مصادرها الأصلية.

. استخدمنا بعض الرموز منها: القوسين «...» للأحاديث النبوية، والشولتين لذكر أقوال

العلماء "...".

. اعتمدنا في كتاب الحافظ بن حجر على طبعة الرُّحيلي، وبالنسبة لليواقيت والدرر اعتمدنا

على طبعة أبي عبد الله ربيع بن محمد السعودي، وقد استعنا كذلك بطبعة المرتضى.

. وقد اقتضت طبيعة الموضوع أن يكون حجم المباحث والمطالب متفاوت، في حين أن بعض المطالب تضمنت فروعاً وبعضها لا.

خطة البحث:

احتوت دراستنا هذه على: مقدمة، ومبحث تمهيدي، وثلاثة مباحث، وخاتمة، وفهارس علمية. المقدمة: وتتضمن: الإشكالية، وأسباب اختيار الموضوع، وبيان أهميته، وأهدافه، والدراسات السابقة، ومنهج البحث، وخطته الإجمالية.

مبحث تمهيدي: التعريف بمصطلحات الموضوع.

المطلب الأول: بيان معنى التعقب.

المطلب الثاني: مفهوم مصطلح الصحيح.

المطلب الثالث: مفهوم مصطلح الحسن.

المبحث الأول: ترجمة موجزة للإمامين الحافظ "ابن حجر" والإمام المناوي والتعريف بكتابتهم ا.

المطلب الأول: ترجمة موجزة للإمام بن حجر والتعريف بكتابه.

المطلب الأول: ترجمة موجزة للإمام بن حجر.

المطلب الثاني: التعريف بكتابه نزهة النظر.

المطلب الثالث: ترجمة موجزة للإمام المناوي.

المطلب الرابع: التعريف بكتابه اليواقيت والدرر.

المبحث الثاني: تعقبات الإمام المناوي على ابن حجر في مسائل متعلقة بمصطلح "الصحيح".

المطلب الأول: اعتراضه على الحد الصحيح لذاته وشروطه.

المطلب الثاني: اعتراضه على ما نكته على خبر الآحاد والصحيح لذاته.

المطلب الثالث: اعتراضاته عللانتقادات التي أوردت على تعريف الحديث الصحيح.

المطلب الرابع: اعتراضه على تفاوت رتب الصحيح وبعض أمثله في مراتب أصح الأسانيد .

المطلب الخامس: اعتراضاته في المفاضلة بين الصحيحين من خلال شروطهما ورواتهما.
المبحث الثالث: تعقبات الإمام المناوي على الحافظ ابن حجر في مسائل متعلقة بمصطلح
الحسن

المطلب الأول: اعتراضه على ضابط الخفة في الحديث الحسن.
المطلب الثاني: اعتراضه على حكم العمل بالحديث الحسن.
المطلب الثالث: اعتراضه في تفسير قول الترمذي حسن صحيح.
الخاتمة: وفيها أبرزت النتائج التي توصلنا إليها أثناء العمل، وأهم التوصيات المقترحة.

الفهارس: وفيها

- . فهرس الآيات القرآنية.
- . فهرس الأحاديث النبوية.
- . فهرس الأعلام.
- . فهرس المصادر والمراجع.
- . فهرس الموضوعات.

فهرس المختصرات:

الرمز	المعنى
ج	الجزء
هـ	هجري
تحق	تحقيق
د.ن	دون نشر
د.م	دون مكان طبعة
د.ط	دون طبعة.
د.ت	دون تاريخ

مبحث تمهيدي:

التعريف بمصطلحات الموضوع.

المطلب الأول: مفهوم التعقب .

المطلب الثاني: مفهوم مصطلح الصحيح.

المطلب الثالث: مفهوم مصطلح الحسن.

مبحث تمهيدي: التعريف بمصطلحات الموضوع.

المطلب الأول: مفهوم التعقب:

"يقال تعقب الخبر: سأل غير من كان سألَهُ أول مرة والمعقبُ: الذي يكر على الشيء، ولا يكر أحد على ما أحكمه الله، واستعقت الرجل، وتعقبته إذا طلبت عورته وعثرته.. "والتعقب: التدبر، والنظر ثانية"¹.

. التعقب في الاصطلاح:

. استخدم العلماء المتقدمون منهم والمتأخرون هذا المصطلح في كتاباتهم ومصنفاتهم، و مضمون هذا المصطلح عندهم هو المعنى اللغوي، و لكن لم يعرف أحد منهم التعقب اصطلاحاً وإن كانوا متفقين على المراد منه، ولعل ذلك يعود إلى وضوحه، و عدم وجود لبس فيه والله أعلم. وقد تطرق بعض المعاصرين إلى وضع تعريف له منها ما يأتي:

1 نظر العالم استقلالاً في كلام غيره، تخطئة أو استدراكاً.

2. وقد عرف أيضاً: نظر العالم ابتداءً في كلام غيره من أهل العلم استدراكاً أو تخطئة أو ما جرى مجرى هذين الأمرين.²

ومن خلال المعاني السابقة نستنتج بأن مصطلح التعقب يتضمن معنيين: إمّا اعتراضاً أو استدراكاً.

. شرح التعريف:

والمقصود بقولنا تخطئة هو أن يخالف العالم من سبقه مخالفة واضحة فيأتي التعقب من هذا الباب، ويخرج بقولنا تخطئة ما يذكره العلماء لبيان كلام من سبقهم أو شرحه أو ما شابه ذلك.

¹ ينظر: لسان العرب، ابن منظور، (ط:3، دار صادر - بيروت، 1414)، ج1، 614، 617، 619..

² تعقبات الحافظ ابن حجر في كتابه الإصابة على الحافظ ابن عبد البر في كتابه الإستيعاب من بداية حرف الغين إلى نهاية الكتاب، (رسالة ماجستير في تخصص علوم الحديث)، كلية الدراسات العليا الجامعة الأردنية، 10، 2007/5/16.

مبحث تمهيدي: التعريف بمصطلحات الموضوع.

ومعنى قول استدراكا: أن العالم إذا اشترط على نفسه في كتابه شرطاً ما، وفاته ذكر بعض ما يدخل تحت هذا الشرط لغفلة أو غيرها، وأتى المتأخر ويّين ما فات المتقدم، فهذا يعد من التعقب، لأن العالم المتقدم شرط على نفسه شرطاً ولم يف به، فتعقبه المتأخر بما فاته من شرطه. والفرق بين التخطئة والاستدراك أن التخطئة هي الحكم على القول بأنه مخالف للواقع، أما الاستدراك فهو ذكر ما فات المتقدم مما قد اشترطه على نفسه¹.

¹تعقبات الكشميري على الحافظ ابن حجر في كتابه فتح الباري، ناصر بن سيف ناصر العزري، (رسالة ماجستير في الحديث)، كلية الدراسات العليا الجامعة الأردنية، 2008/8/4.

المطلب الثاني: مفهوم مصطلح الصحيح:

أ- تعريفه لغة: "ما سلم لفظه من ركافة، ومعناه من مخالفة آية أو خبر متواتر، أو إجماع، وكان رواية عدل، وفي مقابله السقيم"¹.

ب - تعريفه اصطلاحاً:

- عرّفه ابن الصلاح في مقدمته فقال: "أما الحديث المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط، إلى منتهاه؛ ولا يكون شاذاً ولا معللاً"².

- وعرفه ابن جماعة فقال: "هو ما اتصل سنده برواية العدل الضابط عن مثله وسلم عن شذوذ وعلة"³.

قال ابن الصلاح:

"وفي هذه الأوصاف، احتراز عن المرسل والمنقطع والمعضل والشاذ، وما فيه علة قاذحة، وما في رايه نوع جرح، هذا هو الحديث الذي يحكم له بالصحة، بلا خلاف بين أهل الحديث. وقد يختلفون في صحة بعض الأحاديث لاختلافهم في وجود هذه الأوصاف فيه، أو لاختلافهم في اشتراط بعض هذه الأوصاف، كما في المرسل".

- وتبعه على ذلك ابن جماعة وغيره من العلماء.

- والخلاصة من المفاهيم السابقة أنه لا توجد اختلافات في تعريفه، وهذا راجع لوضع حدّه، وأنه

لا بدّ من توافر الشروط الخمسة حتى يكون الحديث صحيحاً، فإن اختلف شرط من الشروط فإنه

ينزل من درجة الصحيح إلى درجة الحسن.

¹التعريفات، الجرجاني، تحقق: جماعة من العلماء، (ط:1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1403هـ 1983م)، 83/1.

² مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الإصطلاح، لابن الصلاح، تحقق: د عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطي، د، ط، دار المعارف، د، ت)، 151.

³ المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، ابن جماعة، تحقق: د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان، (ط:2، دار الفكر، دمشق، 1406)، 33.

المطلب الثالث: مفهوم مصطلح الحسن:

أ . تعريفه لغة: " (الحَسَن) الحاء والسين والنون أصل واحد. فالحسن ضد القبح"¹.

ب . تعريفه اصطلاحاً:

. وفي تحريره معناه اضطراب كما قال الإمام الذهبي في الموقظة، فقد اختلف فيه أهل العلم اختلافاً

كبيراً، ويعتبر الإمام الترمذي أول من خصّ هذا النوع باسم "الحسن"، ومن أهم التعريفات:

1. فقد عرّفه الترمذي: بأنه: "كلّ حديث يروى، لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذاً، ويروى من غير وجه"².

. قال الإمام الذهبي: "وهذا مشكلٌ أيضاً على ما يقول فيه: (حسن، غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه).

وقيل: "الحسن ما ضعفه محتمل، ويصلح البناء عليه والعمل به"³. وهذا أيضاً ليس مضبوطاً بضابط يتميز به الضعف المحتمل"⁴.

2 . وعرّفه الخطابي فقال: "والحسن ما عُرف مخرجه واشتهر رجاله وعليه مدار أكثر الحديث وهو الذي يقبله أكثر العلماء ويستعمله عامة الفقهاء"⁵.

¹ معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، تحق: عبد السلام محمد هارون، (دار الفكر، 1399هـ - 1979م)، 57/2.

² العلل الصغير، الترمذي، تحق: أحمد محمد شاکر وآخرون، (دار إحياء التراث العربي - بيروت، د:ت)، 758/1.

³ . الموضوعات، لابن الجوزي تحق: عبد الرحمن محمد عثمان، (ط: 1، محمد عبد المحسن صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، 1386هـ - 1966م)، 35/1.

⁴ . الموقظة في علم مصطلح الحديث، الذهبي، تحق: عبد الفتاح أبو غُدّة، (ط: 2، مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، 1412هـ)، 27.

⁵ معالم السنن، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي، (ط: 1، المطبعة العلمية - حلب، 1351 هـ - 1932)، 6/1.

مبحث تمهيدي: التعريف بمصطلحات الموضوع.

. قال الإمام الذهبي:

"وهذه عبارة ليست على صناعة الحدود والتعريفات، إذ الصحيح ينطبق ذلك عليه أيضا لكن مراده: مما لم يبلغ درجة الصحيح.
فأقول:

(الحسن ما ارتقى عن درجة الضعيف، ولم يبلغ درجة الصحة)¹.

¹. الموقظة، للذهبي، مرجع سابق، 26/1.

المبحث الأول: ترجمة موجزة للإمامين والتعريف بكتاهما.

المطلب الأول: ترجمة موجزة للإمام ابن حجر.

المطلب الثاني: التعريف بكتابه "نزهة النظر".

المطلب الثالث: ترجمة موجزة للإمام المناوي

المطلب الرابع: التعريف بكتابه "اليواقيت والدرر"

المبحث الأول: ترجمة موجزة للإمامين والتعريف بكتابهما.

المبحث الأول: ترجمة موجزة للإمامين والتعريف بكتابهما.

المطلب الأول: ترجمة موجزة للإمام ابن حجر.

عاش الحافظ بن حجر - رحمه الله - حياة علمية رصينة مليئة بالعطاء، حيث ترعرع وتربى في أسرة معروفة بالدين والعلم والفقہ، فألف من العلوم ما لم يؤلف غيره ومما يدل على ذلك إفراد بعض المصنفين بمصنفات خاصة في ترجمته ومن أبرزهم: تلميذه السخاوي.

ويمكن تلخيصه في النقاط التالية:

الفرع الأول: اسمه، ومولده، ونشأته العلمية.

. اسمه ونسبه وكنيته: هو أحمد بن علي بن محمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر ولقبه شهاب الدين وكنيته أبو الفضل.

نسبته: الكناني العسقلاني وهي مدينة بساحل الشام من فلسطين¹.

مولده و نشأته: ولد في الثاني والعشرين من شهر شعبان عام 773هـ، على شاطئ النيل بمصر ونشأ يتيم الأبوين، فحفظ القرآن وله تسع سنين².

الفرع الثاني: رحلاته العلمية، وأهم شيوخه، وتلاميذه.

. رحلاته العلمية:

قضى ابن حجر رحمه الله حياته كلها في طلب العلم، وقام بالعديد من الرحلات العلمية في ديار الإسلام ليحصل على مقاصد الرحلة في طلب الحديث و الفوائد المرجوة منه، فبدأ رحلاته وعمره عشرون سنة وكانت هذه الرحلات داخل مصر و خارجها، فرحل للحجاز و الشام و اليمن و غيرها.³

¹ الجواهر و الدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، محمد ابن عبد الرحمان السخاوي، تحقق: إبراهيم باجس عبد المجيد، (ط:1، دار ابن حزم)، 103/1.

² الجواهر والدرر، السخاوي، مرجع سابق، 104

³ ينظر: موسوعة الحافظ ابن حجر العسقلاني الحديثية، وليد بن أحمد الحسين الزبيري و غيره، السعودية للمدينة المنورة. (ط:1، 1422، 2002، ص ت).

المبحث الأول: ترجمة موجزة للإمامين والتعريف بكتابهما.

. شيوخه:

اجتمع للحافظ ابن حجر ما لم يجتمع لغيره و أدرك من الشيوخ جماعة كل واحد رأس في فنّهالذي اشتهر به ومن أبرزهم:

1. الحافظ العراقي:

ولي الدين أبو زرعة أحمد بن الحافظ أبو الفضل العراقي الإمام العلامة الحافظ الفقيه الأصولي، ذو الفنون. ولد في ذي الحجة اثنتين وستين وسبعمائة، ألف الكتب النافعة المشهورة، كشرح البهجة والنكت، وشرح جمع الجوامع في الأصولين، وولي قضاء الديار المصرية. مات رحمه الله في السابع والعشرين من شعبان سنة ست وعشرين وثمانمائة.¹

2. الإمام البلقيني:

شيخ الإسلام سراج الدين أبو حفص عمر بن رسلان بن نصير بن صالح الكنايني، مجتهد عصره، وعالم المائة الثامنة، ولد في ثاني عشر رمضان سنة أربع وعشرين وسبعمائة، له تصانيف في الفقه والحديث والتفسير منها، حواشي الروضة، وشرح البخاري، وشرح الترمذي، وحواشي الكشاف.

توفي رحمه الله في عاشر ذي القعدة سنة خمس وثمانمائة.²

¹حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تحق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (ط:1، دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه - مصر، 1387 هـ - 1967)، 363/1.

²المرجع نفسه، ص329.

المبحث الأول: ترجمة موجزة للإمامين والتعريف بكتابهما.

3. ابن الملقن:

عمر بن علي بن أحمد الأنصاري الشافعي، سراج الدين، أبو حفص ابن النحوي، المعروف بابن الملقن من أكابر العلماء بالحديث والفقه وتاريخ الرجال، نحو ثلاثمائة مصنف، إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، الإعلام بفوائد عمدة الأحكام¹.

تلاميذه:

لاشك أن كثرة التلمذة تدل على براعة وورع الإمام الجهيد، كابن حجر الذي أخذ عنه العديد من التلاميذ دراية ورواية، وقد اقتصرنا على المشهورين فقط منهم:

1. ابن الهمام السيواسي:

محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد بن مسعود الكمال ابن الهمام السيواسي الأصل ثم القاهري الحنفبولد سنة 790 تسعين وسبعمائة، صنف التصانيف النافعة كشرح الهداية في الفقه والتحرير في أصول الفقه والمسامرة في أصول الدين وجزء في حديث كلمتان خفيفتان على اللسان

توفي رحمه الله في يوم الجمعة سابع رمضان سنة 861 إحدى وستين وثمان مائة بمصر².

2. السخاوي:

محمد بن عبد الرحمن بن محمد، شمس الدين السخاوي: مؤرخ حجة، وعالم بالحديث والتفسير والأدب، ولد سنة 831، له العديد من المصنفات منها: المقاصد الحسنة و القول البديع في

¹الأعلام، الزركلي، (ط:15، دار العلم للملايين، 2002 م)، 57/5

²البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، الشوكاني، (دار المعرفة - بيروت، د:ت)، 202/2.

المبحث الأول: ترجمة موجزة للإمامين والتعريف بكتابهما.

أحكام الصلاة على الحبيب الشفيح و الجواهر و الدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، توفي رحمه الله سنة 902.¹

3 ابراهيم البقاعي:

ابراهيم بن عمر بن حسن الرباط، الخرباوي، البقاعي، الشافعي، ولد سنة 809عالم، أديب، مفسر، محدث، ومؤرخ، من مؤلفاته: نظم الدرر في تناسب الآي والسور، والأصل الأصيل في تحريم النقل من التوراة والإنجيل إلى غير ذلك.

وتوفي رحمه الله تعالى ليلة السبت ثامن عشر رجب سنة خمس وثمانين وثمانمائة.²

4. جلال الدين السيوطي

عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد ابن سابق الدين الخضيرى السيوطي، جلال الدين: ولد سنة 849، إمام حافظ مؤرخ أديب. له العديد من المؤلفات منها: الجامع الكبير و الدرر المنتشرة في الأحاديث المشتهرة و تنوير الحوالك في شرح موطأ الإمام مالك. توفي رحمه الله سنة 911.

أهم مصنّفاته:

انتشرت مصنّفات الحافظ ابن حجر في حياته و تهادتها الملوك و كتبها الأكابر، ، قد زادت على مئة و خمسين مصنّفاً، وقلّ فنّ من فنون الحديث إلّا وله فيه مؤلفات، وكان أكثر شهرة رحمه الله بالمصنّفات الحديثية ومن أشهرها :

. في مصطلح الحديث:

. نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، فهي مختصرة شاملة مبتكرة في طريقة عرضها لعلوم الحديث عند المحدثين، كما أنه عني فيها المؤلف بالتحقيق والترجيح العلمي الرّصين في مختلف مسائل هذا

¹ الأعلام، للزركلي، مرجع سابق، 194/6.

² ينظر: معجم المؤلفين، عمر بن رضا كحالة الدمشق، (مكتبة المثنى - بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت، د:ت)، 71/1.

المبحث الأول: ترجمة موجزة للإمامين والتعريف بكتاهما.

العلم، وقد طبعت بعدة طبعات و أحسن التحقيقات وقامت بنشره العديد من المكتبات والدِّيَار¹.

. النكت على ابن الصلاح وعلى النكت التي عملها شيخه العراقي عليه، لم يكمل.
قال هو: في مجلد ضخمة مسودة زيادة على نكت شيخه الزين العراقي و مباحثه معه، وهو نحو حجم الأصل لو كمل، بيض منه إلى المقلوب².

. في كتب الشروح الحديثية:

ومن أهمها:

- فتح الباري، وهو أجلّ تصانيفه مطلقاً، وأنفعتها للطالب مغرباً ومشرقاً، وأجلّها قدراً، وأشهرها ذكراً، بحيث رأيتُ بخط مؤلفه قبل تمامه ما نصّه: ولولا خشية الإعجاب، لشرحت ما يستحق أن يُوصف به هذا الكتاب، لكن الله الحمد على ما أولى، وإياه أسأل أن يعين على إكماله منا وطولاً³.

وهو من أعظم شروح البخاري، وهو في ثلاثة عشرة جزء، ومقدمته في جزء، وقد طُبِع عدة طبعات منها طبعة بولاق 1301هـ، ثم طبعة المقدمة منفصلة بالقاهرة 1948، كما طُبِع بالقاهرة أيضاً سنة 1348هـ وطبع بالهند⁴.

- هدي الساري مقدمة فتح الباري وتقع على عشرة فصول، وشهرته وانفراده بما يشتمل عليه من الفوائد الحديثية، والنكت الأدبية، والفوائد الفقهية⁵ في مجلد ضخمة وتشتمل على جميع مقاصد الشرح (فتح الباري) سوى الاستنباط⁶.

¹ ينظر: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، لابن حجر، تحق: عبد الله الرحيلي، (ط:1، مطبعة سفير. الرياض، 1422هـ)، 8، 9.

² الجواهر و الدرر، السخاوي، مرجع سابق، 678.

³ المرجع نفسه، 675.

⁴ ابن حجرالعسقلاني مصنفاة و دراسة في منهجه وموارده في كتابه الإصابة، شاكر عبد المنعم، (ط:1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1417هـ - 1997)، 187.

⁵ كشف الظنون عن أسامي الكتب و الفنون، مصطفى حاجي خليفة، (مكتبة المثنى، 1941)، 541/1.

⁶ النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر، تحق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، (ط:1، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، 1404هـ/1984م)، 51/1.

المبحث الأول: ترجمة موجزة للإمامين والتعريف بكتابهما.

. في كتب التراجم و الطبقات:

- تقريب التهذيب: مختصر تهذيب التهذيب يشتمل على تراجم رجال الكتب الستة وهو مطبوع في مجلدين". نشر قديما في مصر بتحقيق فضيلة الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف، ونشر منذ سنوات قليلة في بيروتنشرة جيدة متقنة بتحقيق الأستاذ الفاضل محمد عوامة¹.

- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: جمع فيه تراجم من كان في المائة الثامنة، من الأعيان، مرتباً على الحروف، ولم يكمل الغرض لبقايا من التراجم في الزوايا².

. كتب التخریج:

- المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، كان عمل الحافظ ابن حجر يستهدف جمع الأحاديث الزائدة على الكتب المشهورة في الكتب المسندات، ومعرفة زوائد بعضها على بعض³، و قام بتحقيقه فضيلة الأستاذ الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي رحمه الله ونشر في الكويت منذ سنوات، ثم أعادت نشره دار المعرفة ببيروت مصورا عام (1407 هـ) وألحقت به مجلدا للفهارس العامة أعدّه الأخ الدكتور يوسف عبد الرحمن المرعشلي نفع الله تعالى به⁴.

- تغليق التعليق في مجلد ضخيم يشتمل على وصل الأحاديث المعلقة المرفوعة والآثار الموقوفة والمقطوعة الواقعة في صحيح البخاري. مخطوطة ومنه صورة في مكتبة الحرم المكي⁵.

ثناء العلماء عليه:

لاشك أن الحافظ ابن حجر قد تبوأ مكانة عالية ومنزلة رفيعة، واكتسب شهرة واسعة في ميدان الحديث و علومه، وقد أثنى عليه كل من شيوخه و تلاميذه الجهابذة ومن أبرزما قيل عنه:

¹شذرات الذهب، لابن العماد، تحق: محمود الأرناؤوط، (ط:1، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 1406هـ-1986م)، 397/9.

². كشف الظنون، مصطفى حاجي خليفة، مرجع سابق، 748/1.

³ ابن حجر العسقلاني مصنفاته ودراسة في منهجه وموارده في كتابه الإصابة، شاعر محمود، مرجع سابق، 249.

⁴ شذرات الذهب، ابن العماد، مرجع سابق، 398/9.

⁵ النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر، مرجع سابق، 51.

المبحث الأول: ترجمة موجزة للإمامين والتعريف بكتابهما.

قال عنه تلميذه السخاوي: الشيخ العالم والكامل الفاضل، الإمام المحدث، المفيد المجيد الحافظ، المتقن، الضابط، الثقة المأمون، شهاب الدين أحمد أبو الفضل ابن الشيخ الإمام العالم الأوحى المرحوم نور الدين علي ابن قطب الدين محمد.¹
قال عنه السيوطي: إمام الحفاظ في زمانه، قاضي القضاة²

قال عنه ابن فهد: الإمام العلامة الحافظ فريد الوقت مفخر الزمان بقية الحفاظ علم الأئمة الأعلام عمدة المحققين خاتمة الحفاظ المبرزين والقضاة المشهورين، إلى غير ذلك من الثناء.³
قال ابن العماد في شذرات الذهب: قدوة الأمة، وعلامة العلماء، وحجة الأعلام، ومحبي السنة.⁴

وفاته:

توفي رحمه الله في أواخر ذي الحجة سنة 852 اثنتين وخمسين وثمان مائة وكان له مشهد لم ير مثله من حضره من الشيوخ فضلا عن دونهم وشهده أمير المؤمنين والسلطان فمن دونهما وقدم الخليفة للصلاة عليه ودفن تجاه تربة الديلمي بالقرافة وتزاحم الأمراء والكبراء على حمل نعشه.⁵

¹ الجواهر و الدرر، السخاوي، مرجع سابق، 268..270.

² حسن المحاضرة في تاريخ مصر و القاهرة، للسيوطي، مرجع سابق، ص363.

³ لحظ الألاحظ بذييل طبقات الحفاظ، محمد، أبو الفضل تقي الدين العلوي، (ط:1)، دار الكتب العلمية، 1419-1998، 211.

⁴ شذرات الذهب، لابن العماد، مرجع سابق، 396/9.

⁵ البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن التاسع، للشوكاني، (دار المعرفة - بيروت، د:ت)، 92/1.

المبحث الأول: ترجمة موجزة للإمامين والتعريف بكتابهما.

المطلب الثاني: التعريف بكتابه "نزهة النظر".

يعتبر كتاب نزهة النظر للحافظ ابن حجر من الكتب الفريدة في بابها، حيث يشهد له كل جهيد.

الفرع الأول: اسم الكتاب، ونسبته إلى مؤلفه، وسبب تأليفه.
. اسم الكتاب:

من المعلوم أن العنوان سمة الكتاب، "وقد اضطرب الكثير في ضبط اسم النزهة تاماً؛ هل هو: نزهة النظر في شرح نخبة الفكر؟ أم نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر؟ ولا شك عندي أنّ الصواب هو الثاني؛ فقد ذكرها بهذا الاسم جماعة منهم: الإمام السخاوي و المناوي." ¹

وقد صدر الباحث محمد أمين ورداشي في رسالته في الكلام على نسبة كتاب نزهة النظر للحافظ ابن حجر فقال: "جاء في المخطوطة التي قرأت على المصنف رحمه الله" ²، وهي محفوظة في دار الكتب الظاهرية بدمشق برقم 4895، وعدد أوراقها 31 ورقة، أسطر صفحاتها 20 سطراً أو 18، بخط نسخ واضح جيد، ثبت عنوان الكتاب على ظهر الورقة الأولى هكذا "كتاب نُزْهَةِ النَّظَرِ فِي تَوْضِيحِ نُخْبَةِ الْفِكْرِ فِي مِصْطَلَحِ أَهْلِ الْأَثَرِ. وهكذا ثبت العنوان بهذا اللفظ في كل المخطوطات الصحيحة.

. نسبته للمؤلف:

ومما ثبت صحة نسبة الكتاب ما يأتي:

1. أثبت الكتاب واسمه: تلميذ المصنف الوفي الإمام السخاوي، في كتابه الذي خصصه لشيخه ابن حجر "الجواهر والدرر"، وفي "الضوء اللامع"، وهو من أعلم الناس بابن حجر و أعماله.

¹النكت على نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر للحافظ ابن حجر العسقلاني، علي بن حسن الحلبي الأثري، (ط:1، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، 1413 . 1992)، 24.

² نزهة النظر، لابن حجر، مرجع سابق، 35.

المبحث الأول: ترجمة موجزة للإمامين والتعريف بكتاهما.

2. أنّ كل من ترجم للمؤلف رحمه الله يذكر هذا الكتاب، ممّا يقطع بنسبته إليه. وكذلك ذكر المؤلف في كتابه كتباً كثيرة من تصنيفه مثل توضيح المشتبه و تقريب التهذيب، و غيرها، ممّا يدلّ على صحّة نسبة الكتاب للحافظ ابن حجر بالقطع¹.

. سبب التأليف:

أشار ابن حجر في تأليفه لهذا الشرح بناء على طلب من بعض إخوانه، وهو بذلك يقول: "... فرغب إلي، ثانياً، أن أضع عليها شرحاً يحل رموزها، ويفتح كنوزها، ويوضح ما خفي على المبتدئ من ذلك، فأجبتة إلى سؤاله؛ رجاء الاندراج في تلك المسالك، فبالغت في شرحها، في الإيضاح والتوجيه، ونبهت على خفايا زواياها؛ لأن صاحب البيت أدري بما فيه، وظهر لي أن إirاده على صورة البسط أليق، ودمجها ضمن توضيحها أوفق، فسلكت هذه الطريقة القليلة السالك"².

الفرع الثاني: وصف الكتاب، ومكانته العلمية. وأهم مميزاته، وطبعاته.

. وصف الكتاب:

يُعدُّ كتاب نزهة النظر لأمير المؤمنين في الحديث للحافظ ابن حجر من خير ما أُلّف في علم مصطلح الحديث فمنذ تأليفه انكبّ العلماء و طلبة العلم عليه مطالعةً و حفظاً، و درساً و تدريساً، وقد وصف الكتاب بجملة من النقاط وهي:

. فجمع الحافظ ابن حجر رحمه الله - المهم في علوم الحديث.

. قدّم الحافظ علوم الحديث في صياغة جديدة، و رتبه ترتيباً مبتكراً، لحصر علوم الحديث وضبطها، وهي طريقة السبر و التقسيم.

. قام بدمج المتن مع الشرح كأنه شيء واحد

. وقد بدأ أولاً بتقسيم الخبر إلى أقسام:

إمّا بحسب عدد طرقه وهي: إمّا بلا حصر أو محصور بما فوق اثنين، أو باثنين، أو بواحد.

¹ منهج الحافظ ابن حجر العسقلاني في كتابه نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر،(دراسة استقرائية نقدية)، محمد أمين ورداشي، (بحث تكميلي، مقدّم لنيل درجة ماجستير الآداب في الدراسات الإسلامية، كلية حتتوب الأزهر، تخصص الحديث و علومه، 1439 . 2017)، 37.

2 نزهة النظر، لابن حجر، مرجع سابق، 35.

المبحث الأول: ترجمة موجزة للإمامين والتعريف بكتابهما.

ثم شرع بتفصيل أحكامها، و تفصيلها وما يتفرع عنها من مباحث.

. ثم تكلم على الحديث المردود و حصره في سببين فقط:

أ/ سقط في السند.

ب/ طعن في الراوي.

وفصلها تفصيلا مع التعاريف و الأمثلة.

. ثم ختم بخاتمة: تشتمل على أنواع من العلوم الحديثية مما زاده على المختصرات قبله.

. وتكلم باختصار على الجرح و التعديل والأسماء و البلدان وما إلى ذلك.

. وبعدها ختم بذكر آداب المحدث و الطالب، ما يلزمهم من كونهم من أهل الحديث.

. ثم معرفة صفة كتابة الحديث، و شروطها وما يتعلّق بها، و الرحلة فيه.

وأخيراً، تكلم على أسباب ورود الحديث¹.

. قيمة الكتاب العلمية:

تتمثل أهمية الكتاب وقيّمته في مادته العلمية، فقد حوى الكتاب جميع مفردات المصطلح كما صرح بذلك هو، في تحقيقه و تحريره لمسائله ومّا يزيد بُعداً في الأهمية دمجها بأصله فهو في الحقيقة كتابين في جسم واحد لهذا العالم الفذ ولهذا لا نستغرب قول السخاوي عنه حيث قال: "وقد كان عظيم الفائدة حيث تنافس الفضلاء من أبناء الإسلام عُرباً وُعُجُماً في تحصيله والاعتناء به"²، كما تتمثل أهميته في أصالته فهو كتاب أصيل المادة، فمؤلفه حرّر مادته تحريراً دقيقاً، شهد بذلك جهابذة العلماء ونقادهم من لدن تأليفه إلى يومنا هذا فما درّسه عالم أو درّسه طالب إلا أثنى عليه، وتغنى في كل الأحيان أن تكون نسخه بين يديه، ولذا تنافس عليه العلماء في تحقيقه وشرحه وتعليق عليه.³

¹ منهج الحافظ ابن حجر العسقلاني في كتابه نزهة النظر، محمد أمين ورداشي، مرجع سابق، 39.

² ، الجواهر و الدرر، السخاوي، مرجع سابق، 677.

³ منهج الحافظ ابن حجر في كتابه نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، العدوي البله البانور، (مجلة علمية محكمة تصدر عن الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، العدد18، 2015)، 71.

المبحث الأول: ترجمة موجزة للإمامين والتعريف بكتابهما.

. مميزات الكتاب :

يمتاز كتاب "نزهة النظر" بمزايا مهمة منها:

. الابتكار و التحديد في صياغة علوم الحديث، وأنّ هذا الابتكار ليس بمجرد تقديم و تأخير لما رتبّ السابقون، بل إنّّه يقدّم لدارسه تصوراً جديداً شاملاً لعلوم الحديث، بطريقة السير و التقسيم التي اتبعها، ومن ثمّ فإنّه يفيد قارئه نوعاً جديداً من تصوّر لهذا العلم، كما يكسبه التعمق في فهم منهج النقد الحديثي.

. الدقّة و الشمول، لأنّ طريقة التأليف هذه تقوم على الدقّة في الدراسة، و تميّز الفروع و الأنواع و الشمول لهذه الفروع التي ينتجها التقسيم العقلي.

. ربط أنواع الحديث ببعضها، وبيان العلاقة بين أنواع الحديث و صلتها ببعضها البعض، لأنّ التقسيم هو إخراج للأقسام من الأصل الشامل، و ذلك يفيد معرفة نوع الصلة بين أنواع الحديث.

. تمحيص المسائل المختلف فيها، و القضايا الشائكة، واستخراج زبدة التحقيق فيها، و ذلك كثير في هذا الكتاب على إيجازه واختصاره.

. تحاشي المآخذ التي وردت على المؤلفين السابقين، بأنهم لم يتبعوا نظاماً معيناً في تصنيف كتبهم و ترتيب أنواع الحديث فيها، فجاء هذا الكتاب بطريقة السير و التقسيم ليلتزم نظاماً دقيقاً، يستوعب كل مجموعة من علوم الحديث في ظل قسمٍ واحدٍ يجمعها في موضعٍ واحدٍ¹.

. طبعات الكتاب:

1 . طبعة بتعليق و شرح محمد عويضة، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1409هـ . 1989

2 . طبعة بتعليق د/ نور الدين عتر، بيروت، دار الخبر، ط:2، 1414هـ-1992م.

3 . النكت على نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، بقلم علي بن الحسن الحلبي، دار ابن الجوزي، ط:2، 1414هـ.

¹ نزهة النظر، لابن حجر، تحق: نور الدين عتر، 21.

المبحث الأول: ترجمة موجزة للإمامين والتعريف بكتابهما.

4 . طبعة بتحقيق عبد الكريم الفضلي، القاهرة، الدار الثقافية للنشر، ط:1، 1418هـ
1998م.

5 . طبعة بتحقيق حمدي الدمرdash، مكة المكرمة، مكتبة نزار مصطفى الباز، ط:1، 1431هـ
2000م.

هذه أهمّ الطّبّعات، أمّا عن أحسنها فقد صرّح الرّحيلي قي مقدّمة تحقيقه للنزّهة بقوله
هذه من أحسن طبّعات النزّهة، لإعتمادها في تحقيق الكتاب على نسخة خطية نفيسة بخط
ابن الأخصاصي، وهو أحد تلامذة الحافظ ابن حجر، وقد فرغ من نسخها في العشر الأوسط
من شهر رمضان سنة إحدى وخمسين وثمانمائة أي قبل وفاة الحافظ بسنة وثلاثة أشهر تقريباً،
زد على هذا أن هذه النسخة مقروءة بكاملها على الحافظ ابن حجر وعليها خطه وهذا مما يميّز
هذه النسخة،

وعليه فإنّ طبعة الشيخ الرّحيلي من أجود الطّبّعات وأمثلها في ضبط نص الكتاب إضافة إلى
أن الشيخ وفّق الله حلي كتابه بتعليقات مائعة نافعة¹.

¹نزّهة النظر، لابن حجر، مرجع سابق، 13،14.

المبحث الأول: ترجمة موجزة للإمامين والتعريف بكتابهما.

المطلب الثالث: ترجمة موجزة للإمام المناوي "تمهيد:

حظي الإمام المناوي . رحمه الله تعالى . على مكانة علمية كبيرة بين علماء عصره، لما عرف به من علم وخلق وفضل وجلالة، لعنايته واشتغاله بطلب العلم والتأليف، حيث برع في كثير من الفنون والعلوم، ولم يقتصر على فن من الفنون، ومما يدل على ذلك ما سطره وألفه من مؤلفات، في علم الحديث، والفقه، واللغة، والتفسير، والتصوف، وغيرها من العلوم، حيث كان له صيتوباع في كثير من العلوم، وملكانته هذه حظي على ترجمة وافية من كثير من العلماء، ومع ذلك أن كل من ترجم له لم يذكر أن له رحلات علمية.

الفرع الأول: اسمه ومولده ونشأته العلمية.

. اسمه وكنيته ونسبه ونسبته:

أ . اسمه وكنيته ونسبه: هو: محمد عبد الرؤوف، بن تاج العارفين، ابن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري¹،

الملقب بزينا الدين الحدادي²،

ب . نسبه: . المناوي . بضم الميم : "نسبة إلى المنية الخصب بمصر" كما في "كشاف الظنون"³، أو المنوي

كما لغيره قائلًا أن نسبة إلى المنى، قرية من قرى مصر، وهي اليوم مخربة، واقتصر البرهان على السقاع لعلنا لائقًا أن نسبة إلى

منية ابن خصيب، ضبطه بذلك السيوطي في ترجمة جده يحيى⁴

. مولده ونشأته:

¹. الأعلام، للزركلي، مرجع سابق، 204/6.

². ينظر: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، محمد أمين المحيي، (دار صادر - بيروت، د:ت)، 412/2.

³. كشف الظنون، مصطفى حاجي خليفة، مرجع سابق، 1/1.

⁴. فهرس الفهارس، الكتاني، تحقق: إحسان عباس، (ط:2، دار الغرب الإسلامي - بيروت، 1982)، 560/2.

المبحث الأول: ترجمة موجزة للإمامين والتعريف بكتابهما.

. ولد الإمام المناوي في سنة اثنتين وخمسين وتسعمائة¹، (952هـ = 1545م). بالقاهرة وعاش بها وتوفي بها².

. نشأ في حجر والده وحفظ القرآن قبل بلوغه ثم حفظ البهجة وغيرها من متون الشافعية وألفية ابن مالك وألفية سيرة العراقيين وألفية الحدِيث لها أيضا وعرض ذلك على مشايخ عصره في حياة والده.

. كان إماما فاضلا زاهدا عابدا قانتا لله خاشعا له كثير النفع وكان متقربا بحسن العمل مثابرا على التسبيح والذكر صابرا راسدا قوا وكان يقتصر يومه على مهوليلته على كلة واحدة من الطعام وقد جمع من العلوم والمعارف علما مختلفا فأنواعها وتباينها في سامها.

. وتقلد النيابة الشافعية ببعض المجالس فسلك فيها الطريقة الحميدة وكان لا يتناول منها شيئا ثم رفع نفسه عنها وانقطع عن مخالطة الناس وانعزل في منزله وأقبل على التأليف فنصف في مجالس العلوم ثم ولدت دريس المدرسة الصالحية

.. ومعدل كمي خل من طاعن الدين يستملي من هالتأليف في وسطها له³.

¹ خلاصة الأثر، للمحبي، مرجع سابق، 416/2.

² الأعلام، للزركلي، مرجع سابق، 204/6.

³ ينظر: خلاصة الأثر، للمحبي، مرجع سابق، 413/2.

المبحث الأول: ترجمة موجزة للإمامين والتعريف بكتابهما.

الفرع الثاني: أهم شيوخه وتلاميذه.

. شيوخه:

. أقبل الإمام المناويع للاشتغال بطلب العلم، فقرأ على والده علوم العربية وتفقه بالشمس الرملي وأخذ التفسير والحديث والأدب عن النور علي بن غانم المقدسي وحضر دروس الأستاذ محمد البكري في التفسير والتصوف وأخذ الحديث عن النجم الغيطي والشيخ قاسم والشيخ حمدان الفقيه والشيخ الطبلاوي لكن كان أكثر اختصاصه بالشمس الرملي وبه برع¹، وأخذ التصوف عن جماعة منهم الشيخ منصور الغيطي والشعرايين وغيرهما².

. 1

الشمس الرملي: اسمه: محمد بن أحمد بن حمزة، شمس الدين الرملي، فقيه الديار المصرية في عصره، ومرجعها في الفتو

. ى.

يقال له: الشافعي الصغير. نسبتها بالرملة (منقربا لمنوفية بمصر) ومولده هو وفاتها بالقاهرة. سنة (919

1004 هـ = 1513 - 1596 م) وليا فتاء الشافعية. وجمعفتا وأبيه.

وصنفشروحا وحواشيكثيرة، منها (عمدةالرايح - خ)³. وغيرها من المؤلفات.

¹. خلاصة الأثر، للمحيي، مرجع سابق، 413/2.

². فهرس الفهارس، الكتاني، مرجع سابق، 560/2.

³. الأعلام، للزركلي، مرجع سابق، 7/6.

المبحث الأول: ترجمة موجزة للإمامين والتعريف بكتابهما.

2. محمد البكري: اسمه:

محمد بن علي بن محمد الشيخ الإمام مشيخ الإسلام أبو بن شيخ الإسلام العارفين بالله أبو بن شيخ الإسلام شمس الدين أبو الحسن البكري الصديقي، المصري الشافعي، قال عنها الشعراوي: "حجبتهم مرتين، فمأرايتا وسعمنه خلقاً، ولا أكرم نفساً، ولا أجلمعاً، ولا أحلمنطقاً درس، وأفتنفعلاً المظاهر، والباطن، وأجمعاً هلالاً مصارعاً لجلالته"، أخذ العلوم مع والده، وغيره. ومن مؤلفاته: كتابه إيداء المرید، إبالطريق الرشید.

. توفير رحمة الله تعالى ليلة الجمعة الرابع عشر صفر سنة أربع وتسعين وتسعمائة (994هـ)¹. 3. النجم الغيبي: اسمه:

محمد بن أحمد بن علي بن أبي بكر الشيخ الإمام العلامة، المحدث المحدث الهامة، شيخ الإسلام من جمال الدين الغيبي الإسكندري، ثم المصري الشافعي، ولد في أثناء العشر الأول من القرن العاشر، قرأ علماء القاضيين كريا البخاري كاملاً، وسمع عليه جميع صحیح مسلم، ولبس منه خرقة التصوف، وذكره شيخنا القا ضيم حبال الدين الحنفي في رحلتها بالمصر فقال: "وإما حافظ العصر وحيد دهره، ومحدث مصرها الرحلة الإمام، والعمدة الهمام، الشيخ نجم الدين الغيبي في أحمد نهد هالديار على الإطلاق، ووقفته لعلم مؤلف سماه "القول القوي بما يقطع اعتميم".

توفيقه سنة ثلاثاً وأربعين وتسعمائة (983 أو 983) رحمه الله تعالى².

. تلاميذه:

3. ينظر، الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، نجم الدين محمد بن محمد الغزي، تحق: خليل المنصور، (ط: 1، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1418هـ. 1997م)، 387/1، 390.
2. ينظر: المرجع نفسه، 3/ 46، 47، 48.

المبحث الأول: ترجمة موجزة للإمامين والتعريف بكتابهما.

أخذ عنهما خلق كثير منهما الشيخا البابلوي السيد إبراهيم الطاشكندي والشيخ عليا لاجهوري والولي المعتقد أحمد الـ
كليبو ولدهما الشيخ محمد وغيرهم¹.

1. الشيخ البابلي: اسمه: سليمان البابلي المصري الفقيه الشافعي المشهور بكثرة الإحاطة والتضلع من الفقه وكان كبير الشأن عالي القدر كامل الأدوات مقبول الخصال تفقه بالشيخ عبد الرحمن بن الخطيب الشرييني والشيخ سالم الشبشيري المقدم ذكره، وأخذ عن النور الزيادي ورأس في الفتيا بعد وفاة شيخه الزيادي فكان معول الناس عليه وانتفع به جماعة منهم ابن أخته الشمس محمد البابلي البصير. وعشرين وألف بالقاهرة، (1026)².

2. الشيخ علي

الأجهوري: اسمه: علي بن زينا العابدين محمد بن أبي محمد زينا الدين عبد الرحمن بن علياً بوالإرشاد نور الدين الأجهوريه ضما لهزمة وسكونا لجمي موصما لها نسبة إلى الأجهور الورد قرية بريف مصر، ولد في سنة سبع وستين وتسعمائة بمصر (967هـ)، شيخ المالكية في عصره بالقاهرة وإمام الأئمة وعلماء الإرشاد وعلامة العصر وبركة الزمان، كان محدثاً فقيهاً رحلة كبير الشأن وقد جمع الله تعالى له بينا العلم والعمل وطار صيته في الخافقين، أخذ عن مشايخ أكثر منهما لشمس محمد الرملي، ألف التآليف الكثيرة منها شروحه لثلاثة علم مختصر خليل في فقه المالكية. وتوفي به ليلة الأحد مستهل جمادى الأولى لسنة ست وستين وألف (1066هـ)³.

3. أحمد الكلبي:

اسمه: أحمد بن عيسى بن علاب بن جميل المنعوت شهاب الدين الكلبي، المالكي شيخ الحيا النبوي بالجامع الأزهر الإمام العلامة خاتمة الفقهاء والمحدثين، منفلوطي المولد ولد بها ونشأ ثم

¹. خلاصة الأثر، للمحيي، مرجع سابق، 413/2.

². ينظر: خلاصة الأثر، المحيي، مرجع سابق، 213/2، 212.

³ ينظر: المرجع نفسه، 2/، 216، 217.

المبحث الأول: ترجمة موجزة للإمامين والتعريف بكتابهما.

تحول مع أبيه إلى مصر فحفظ القرآن وعدة متون وأخذ عن والده ولازم العلماء الأعيان كالقاضي علي بن أبي بكر القرافي المالكي والشمس محمد الرملي.

. توفي في سنة سبع وعشرين وألف (1027)، بمصر ودفن بالقرافة الكبرى¹.

. الفرع الثالث: ثناء العلماء عليه، وأهم مصنفاته، ووفاته

ثناء العلماء عليه ومكانته العلمية:

حظي الإمام المناوي على مكانة علمية كبيرة بين علماء عصره، حيث أن اهتمامه وعنايته لم تقتصر على علم واحد من العلوم، بل تعددت معارفه واهتماماته في فنون عديدة، وعلوم مختلفة، ويتضح هذا جلياً من خلال ما ألفه من مؤلفات في شتى العلوم²، وأثنى عليه الكثير من العلماء منهم: الإمام المحبي:

بقوله: "الإمام الكبير الحجة الثبت القدوة صاحب التصانيف السائرة وأجلاً له عصره من غير ارتياح بكونه إماماً فاضلاً زاهداً عابداً قانتاً لله خاشعاً له كثير النفع وكاتم تقرباً بحسن العمل مثابراً على التسبيح والذكر صابراً صادقاً"³،

. ووصفه بالحافظ جماعة منهم: صاحب "نشر المثنائي" .. وقال عنه الكتاني: "ولاشك أنك ما تعلم معاصريه بالحديث وأكثرهم في تصنيفاً وإجادة وتحريراً"، وقال أيضاً: "وجدتاً بامهدياً لثغالبه يجلاه في ترجمة تلميذها الشمس الطهطاوي بخاتمة الحفاظ".

¹ ينظر: المرجع نفسه، 266/1.

² ينظر: مقدمة تحقيق، شرح الأربعين النووية، للمناوي، محمد عبد الكريم حسن الإسحاق، إشراف: د. عمر بن مصلح الحسيني، (دون بيانات نشر، 1436 . 1437)، 63 .

³ ينظر: خلاصة الأثر، للمحبي، مرجع سابق، 412/2.

المبحث الأول: ترجمة موجزة للإمامين والتعريف بكتابهما.

. ووصفها الحافظ المقرئ في " فتح المتعال " بالعلامة محدث العصر علامة مصر وقال عنه: " لقيتها بالقاهرة وزرته فبيته وجاءني بالمنزلي " ثم نقل عن شرحها الكبير علما لجامع الصغير فقال: " الذي جف فيها الشر بحالمشروحات متزاها الحياة بالروح"¹.

مؤلفاته:

. انزوى الإمام
المناول للبحث والتصنيف، فمرض وضعف أطرافه، فجعل ولد هتاجا لدين محمد يستلم منتهآ ليفه، بحيث لم يترك فنا من الفنون إلا وبرع فيه، وعدة له نحو ثمانين مصنفا، منها الكبير والصغير والتام والناقص² .. منها ما يلي:

. فمن الكتب الحديثة وعلومها:

1. " فيض القدير " شرح لجامع الصغير³، مرتب على حروف المعجم، في 6 مجلدات ضخمة، طبع عدة طبعات منها طبعة دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، حققه أحمد عبد السلام⁴.

2 . " الجامع الأزهر من حديث النبيا لأ نور "، كتابا جمع فيه ثلاثين ألف حدِيث وثبت ما فيها من الزيادة علما لجامع الكبير، وعقب كل حدِيث ببيان ترتيبه، وهو في ثلاث مجلدات⁵، مرتب على حروف المعجم، توجد منه نسخة خطية في دار الكتب المصرية

¹ فهرس الفهارس، الكتاني، مرجع سابق، 560/2.

² ينظر: الأعلام، للزركلي، مرجع سابق، 204/6.

³ ينظر: فهرس الفهارس، الكتاني، مرجع سابق، 561/2.

⁴ منشورات محمد علي بيضون دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، al-ilmiyahwww.com

⁵ ينظر: فهرس الفهارس، الكتاني، مرجع سابق، 561.

المبحث الأول: ترجمة موجزة للإمامين والتعريف بكتاهما.

ولم يطبع بعد¹. 3. كنوز الحقائق تفيد حديث خير الخلائق "،
كتابياً لأحد ثلث القصار جمع فيها عشرة آلاف حديث، رتبها بحروف المعجم لكن من غير ذكر للصحابيا المروي عنه، وهو
ومشحون بالآحاد في الموضوعات
والضعيفة، وفي النسخة المطبوعة من هب مصر، تحريف كبير وقلب في المخرجين المرزومين لمبالحروف².

. من مؤلفاته في الفقه:

"تحاف الطلاب بشرح كتاب العباب"، شرح على

كتاب العباب أنتهف فيها الكتاب بالنكاح وحاشية على هلك كنه لم يكملها. وهو مخطوط ولم يطبع بعد.

"تحاف الناسك بأحكام المناسك"، كتاب في مناسك الحج علماء المذاهب الأربعة³، وهو مخطوط.

ومن مؤلفاته في التصوف: "الكواكب الدرية في تراجم السادة الصوفية"، كتابا في مناقب الصوفية،

رتبها على خمسة أبواب:

الأول - في التنبيه على جلالتهم. والثاني في الرد على من أنكروا. والثالث في الإشارة إلى المقصود. والرابع

في طبقات الأولياء. والخامس

في ذكر شيعتنا من أصول التصوف. ثم ذكر تراجمهم، إلى أربع مائة وسبعة وعشرين ترجمة، على ترتيب الحروف⁴،

وهو في جزئين، مطبوع.

. وله مؤلفات في السيرة النبوية:

"الفتوحات السبحانية"، شرح ألفية العراقي "نظام الدرر السنوية في السيرة الزكية" شرحا مبسوطا، ثم

¹ ملتقى أهل الحديث، أبو الفضل حمدي، www.ahlalhdeth.com، 25/4/3، 8:07.

² ينظر: فهرس الفهارس، الكتاني، مرجع سابق، 561.

³ ينظر: خلاصة الأثر، للمحيي، مرجع سابق، 415/2.

⁴ ينظر: كشف الظنون، حاجي خليفة، مرجع سابق، 1/1.

المبحث الأول: ترجمة موجزة للإمامين والتعريف بكتابهما.

لخصه في كتابه هذا¹، وهو مطبوع. "فتح الرؤوف والمُجيب شرح خصائص الحبيب" شرح صغير على "الخصائص الصغرى" للجلال السيوطي، وله شرح كبير سماه "توضيح فتح الرؤوف والمُجيب"²، وهو مخطوط.

. وألف في اللغة العربية:

(عماد البلاغة) في الأمثال، يتضمن:

جملاً من الأمثال لفائقة، والاستعارات الرائقة، التياسر لعملها الصدر الأيمن والمولدين، المشهود لهم بالبلاغة والجزالة. واختصر فيه (ثمرات القلوب)، ورتبها على الحروف، وأسقط ما لا يضر حذفه، وأضاف إليه بعضاً أهمل³، وهو مخطوط.

. وفاته:

وتوفى صبيحة يوم الخميس الثالث والعشرين من صفر سنة إحدى وثلاثين ألف (1031هـ=1622م).

وصل عليه بهجاء عالماً زهريوما الجمعة ودفن

بجانزوايته التي أنشأها بخط المقسم المبارك في ما بينزاويتيسيد بالشيخ أحمد الزاهد والشيخ محمد بن الشمو نيو قيفيتار يخمو تهما تشافعيالزمانرحمها لله تعالى .

المطلب الرابع: التعريف بكتابه "اليواقيت والدرر"

. تمهيد:

. عُدَّ للإمام المناوي - رحمه الله تعالى - نحو الثمانين مؤلفاً، منها ما أتمه ومنها ما لم يتمه، ومن مؤلفاته، كتاب "اليواقيت والدرر شرح شرح نخبه الفكر"، ألف كتابه هذا وخطى فيه نهج معين،

¹. ينظر: المرجع نفسه، 747/1.

². ينظر: خلاصة الأثر، الحجي، مرجع سابق، 414/2.

³. ينظر: كشف الظنون، حاجي خليفة، مرجع سابق، 1164/2.

المبحث الأول: ترجمة موجزة للإمامين والتعريف بكتابهما.

وضع له مقدمة، بين فيها دافع تأليفه لهذا الكتاب، مع ذكر سمة كتابه، وهو عنوانه الذي أطلقه عليه، الدال على ما احتواه كتابه.

الفرع الأول: اسم الكتاب، ونسبته إلى مؤلفه، وسبب تأليفه.

. اسم الكتاب:

. اشتهر الكتاب باسم "اليواقيت والدرر"، وكل من ترجمة للإمام المناوي ذكر هذا الكتاب بهذا الاسم، منهم: المحبي في "خلاصة الأثر" بقوله: "وله شرح لشرح النخبة سمّاها اليواقيت والدرر"¹، وكذلك الكتاني بقوله: وله "شرح لشرح النخبة سماه "اليواقيت والدرر" وهو عند في جزء². كما صرح بذلك الإمام المناوي في مقدمة كتابه، باسم كتابه هذا، بقوله: "وسميته اليواقيت والدرر في شرح شرح نخبة ابن حجر"³.

. توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه:

. مما يثبت نسبة الكتاب إلى مؤلفه الإمام المناوي، قوله في مقدمة كتابه: "فبيضت ما كنت سودته، وأبرزت ما عن الناس كتمته، ضاماً إليه ما لأسلافنا وآبائنا، - رحمهم الله تعالى - من الكلام على الكتاب، والله تعالى هو الملهم للصواب، وسميته "اليواقيت والدرر في شرح شرح نخبة ابن حجر" ومن الله تعالى أستمد التوفيق والهداية إلى أقوم طريق"⁴.

¹. خلاصة الأثر، مرجع سابق، 413/2.

². فهرس الفهارس، مرجع سابق، 561/2.

³. مقدمة، اليواقيت والدرر شرح شرح نخبة الفكر، محمد عبد الرؤوف المناوي، تحق: أبي عبد الله ربيع بن محمد السعودي، (مكتبة الرشد، الرياض، 952. 1031هـ)، 36.

⁴. مقدمة، اليواقيت والدرر، للمناوي، مرجع سابق، 36.

المبحث الأول: ترجمة موجزة للإمامين والتعريف بكتابهما.

. وذكر كل من ترجم له هذا الكتاب ضمن مؤلفاته، منهم الزركلي في كتابه " الأعلام" ¹.
وغيره من العلماء ممن تقدم ذكرهم.

. سبب تأليفه لكتابه "اليواقيت والدرر":

. لقد صرّح الإمام المناوي عن سبب تأليفه لكتابه في مطلع مقدمة كتابه " اليواقيت والدرر"،
بقوله: " قد كنت سئلت مرارا وكرارا في وضع شرح على " شرح النخبة" في علوم الحديث لعالم
هذا الفن، وإمامه وجهبذه وواسطة عقد نظامه، شيخ الإسلام، قاضي القضاة، خاتمة
الحفاظ، أبي الفضل "أحمد ابن حجر العسقلاني". طيب الله مثواه . وجعل الجنة متقلبه ومثواه،
فأجبت إلى ذلك، وشرعت فيه مع قلة البضاعة، وقصر الباع في هذه الصناعة، فسوّدت أكثره
ثم حال دون إتمامه وتبيضه..... قد ألع عليّ بعض أهل الكمال في الإكمال، فبيضت
ماكنت سودته وأبرزت ماعن الناس كتمته" ².

. وبهذا تبين أن سبب تأليفه لكتابه هو إلحاح بعض أهل العلم من عصره، فأجاب وشرع في
تبيضه وتأليفه. الفرع الثاني: وصف الكتاب، ومكانته العلمية، وأهم مميزاته، وطبعاته.

. وصف الكتاب:

. صدر الإمام المناوي كتابه بمقدمة حافلة تكلم فيها عن الدافع الذي دعاه لتأليف كتابه، وذكر
اسم وعنوان هذا الكتاب، ثم تطرق إلى وضع ترجمة للحافظ ابن حجر، مع ذكر العلوم التي
صنف فيها، ومصنفاته التي لم يتمها، وعدّد الكثير من أشعاره والأبيات التي نظمها، ثم ذكر
وصف لكتاب "نزهة النظر"، وتكلم عن مقدمة ابن حجر وماتضمنته، مع شرح موسع لها..

¹ ينظر: الأعلام، للزركلي، مرجع سابق، 204/6.

². ينظر: مقدمة، اليواقيت والدرر، للمناوي، مرجع سابق، 34،35،36.

المبحث الأول: ترجمة موجزة للإمامين والتعريف بكتابهما.

قسم كتابه ورتبه على حسب أنواع علوم الحديثوما تفرع عنها من أنواع وتقاسيم، بدأ بالخبر، وانتهى عند معرفة أسباب ورود الحديث.

. سار الإمام المناوي في ترتيب كتابه على ترتيب الحافظ ابن حجر، حيث يأتي بكلام الحافظ ثم يشرح في الشرح، بطريقة مفصلة، يضبط من الأسماء والبلدان مايجب ضبطه، ويطنب في بيان معاني المصطلحات، مع ما يورده من مناقشة لبعض المسائل، من خلال تقريراته وتوضيحاته، وتعقباته، معتمدا في ذلك، على أقوال وآراء العلماء.

. مكانته العلمية:

. تتمثل أهمية الكتاب العلمية في كونه شرح لأجل الكتب التي جمعت فأوعت من غير قصور ولا فتور، إذ حوى كتاب " نزهة النظر " مصطلحات علوم الحديث بأنواعها، " بطريقة، مختصرة، شاملة، مبتكرة في طريقة عرضه لعلوم الحديث وتقسيماته عند المحدثين، وفي عنايته بالتحقيق والترجيح العلمي الرصين في مختلف مسائل هذا العلم"¹.

. وقد أثنى عنه وعن مؤلفاته، الإمام "المحيي" في كتابه " خلاصة الأثر "

بقوله: " أعظم علماء هذا التاريخ آثارا ومؤلفاتهما غالبها متداولة كثيرة النفع وللناس عليها تهاافتراذويتغالونفي أثمانها "

. وأثنى على هذا الكتاب بحقه "ربيع بن محمد السعودي" بقوله: " ولما تصفحت شرح المناوي المعروف " باليواقيت والدرر " وجدت فوائد جمة لم يلتفت إليها من سبقه إلى شرح النخبة، فاستخرت الله تعالى وبدأت فكانت هذه المشاركة المتواضعة لتكون مساهمة في إكمال عقد شروح النخبة"².

¹. ينظر: مقدمة تحقيق، نزهة النظر، لابن حجر، مرجع سابق، 8.

². مقدمة تحقيق، اليواقيت والدرر، للمناوي، مرجع سابق، 6.

المبحث الأول: ترجمة موجزة للإمامين والتعريف بكتابهما.

مميزات الكتاب:

. سعة هذا الشرح من خلال ما حواه من توسع واستفاضة وتفصيل في الشرح والتعقيب والتعليق.

. يعتبر شرح غزير الفائدة؛ قد أحسن شارحه في جمعه وتصنيفه، وصياغته وترتيبه، وأتى فيه بفوائد كثيرة، وضمنه تعقبات تلاميذ ابن حجر وغيرهم في مناقشة بعض المسائل التي جاءت في شرحه (النزهة)، إضافة إلى ما زاده من تقريرات وتعقبات وشروح وإيضاحات، وبالجملة فشرحه من أحسن شروح النزهة وأنفسها¹.

. بالإضافة إلى أصل وموضوع الكتاب أضاف الشارح فوائد جمة في كثير من العلوم: اللغوية والحديثية، وغيرها من العلوم.

. تأخر عصر الإمام المناوي مما أتاح له، الاطلاع و الاستفادة ممن سبقه في شرح النزهة، أو ممن تكلم في علوم الحديث غير الحافظ بن حجر كابن الصلاح وغيره ممن ألف في علوم الحديث، أسهم كذلك في مكانة هذا الشرح ومادته العلمية المتنوعة، بالإضافة إلى مكانة مؤلفه.

. طبعات الكتاب:

. طبع الكتاب عدة طبعات منها:

. طبع طبعة رديئة بتحقيق ربيع بن محمد السعودي، عن مكتبة الرشد، بالرياض عام (1411هـ)، حققه محمد بن زين العابدين رستم في رسالة ماجستير - في المغرب - نوقشت بجامعة محمد الخامس بالرباط عام (1413 هـ)،

. حققه أيضا د. حسن محمد عبه جي، وهو أطروحة للدكتوراه التي نوقشت بجامعة القرآن

¹. نخبة الفكر (دراسة عنها وعن منهجها)، إبراهيم بن محمد نور سيف، د:تحق، (د:ط، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، موقع مكتبة المدينة الرقمية)، 157.

المبحث الأول: ترجمة موجزة للإمامين والتعريف بكتابهما.

الكريم والعلوم الإسلامية بالسودان عام (1417هـ)،. طُبع طبعة جيدة بتحقيق الدكتور محمد المرتضى الزين أحمد، وصدر عن مكتبة الرشد، بالرياض، سنة (1420هـ)¹.

¹. نخبة الفكر (دراسة عنها وعن منهجها)، إبراهيم بن محمد نور سيف، مرجع سابق، 157.

المبحث الثاني: تعقبات الإمام "المنائي" على الحافظ "ابن

حجر" في مسائل متعلقة بمصطلح "الصحيح".

المطلب الأول: اعتراضه على الحد الصحيح لذاته وشروطه.

المطلب الثاني: اعتراضه على ما نكته على العلاقة بين خبر

الآحاد والصحيح لذاته.

المطلب الثالث: انتقادات على ما أورد على تعريف الحديث

الصحيح..

المطلب الرابع: اعتراضه على تفاوت رتب الصحيح وبعض أمثلته

في مراتب أصح الأسانيد .

المطلب الخامس: اعتراضه في المفاضلة بين الصحيحين من خلال

"شروطهما" و"رواتهما".

المبحث الثاني: تعقبات الإمام "المنائي" على الحافظ "ابن حجر" في مسائل متعلقة بمصطلح "الصحيح".

تمهيد:

تكلم أهل الحديث في تعريف الصحيح كلاماً كثيراً، منه ما هو جامع غير مانع ومنه ما هو غير جامع، ثم إن درجاته تتفاوت في القوة لأن تفاوت مراتب الصحة مرتب على تمكن الإسناد في شروط الصحة.

المطلب الأول: اعتراضه على حدّ الصحيح لذاته وشروطه.

الفرع الأول: تعقبه في قوله "تام الضبط" وقوله "بنقل عدل".

. نص ابن حجر "وخبر الآحاد بنقل عدل (تام الضبط)"¹.

. قول المناوي :. نقل المناوي قول "الشيخ قاسم"²: "الله أعلم بتمام الضبط"، وقول بعض

المحققين في ذلك: " وكان الأخصر والأحسن أن يقول بنقل ثقة لأن من جمع العدالة والضبط، و التعاريف تصان عن الإسهاب"³.

المناقشة و الترجيح :

. قول ابن حجر في النزهة (وخبر الآحاد بنقل عدل ، تام الضبط)، تعقبه المناوي من وجهين:

¹ نزهة النظر، ابن حجر، مرجع سابق، 205.

² هو قاسم بن قطلوبغا، زين الدين، أبو العدل السوداني (نسبة إلى معتق أبيه سودون الشبخوني) الجمالي، ولد في القاهرة عام (802)، عالم بفقہ الحنفية، مؤرخ، باحث، قال السخاوي في وصفه: " إمام علامة، طلق اللسان، قادر على المناظرة، مغرم بالانتقاد ولو لمشايخه"، له تاج التراجم، وغريب القرآن، توفي بالقاهرة عام (879 هـ). (الأعلام للزركلي، 180/5).

³ البيواقيت والدرر شرح نخبة الفكر، المناوي، مرجع سابق، 206.

1. في قوله (تام الضبط).

. ونقل في ذلك قول الشيخ (قاسم): "الله أعلم بتمام الضبط". أي: أنّ الحافظ ابن حجر تشدّد في إطلاقه "تام الضبط" عند وصفه للراوي بأنه يشترط أن يكون تام الضبط ، لأنه من غير الممكن أن لا يكون للراوي أخطاء مهما بلغ في الحفظ والإتقان، وبإطلاقه هذا تضيق على دائرة الضبط بحيث أن درجات الرواة متفاوتة في الضبط.

. قال "إبراهيم اللقاني"¹: صاحب "قضاء الوطر":

. واعتراضه هذا مأخوذ من اعتراض ابن دقيق العيد على ابن الجوزي الآتي في حد الحسن ومما يؤيده . أيضا . قول السخاوي في شرح ألفية العراقي: " إنه احترازا بضابط عما في سنده راو مغفل كثير الخطأ، وإن عرف بالصدق والعدالة".

. فجعل محترزه كثير الخطأ، فلا شك في اختلاف مراتب الكثرة، وقد ذكر قبله . أيضا . ما نصه: " ولاشك أن ضبط الراوي لا بد من اشتراطه، لأن من كثر الخطأ في حديثه وفحش، استحق الترك، وإن كان عادلا"²

قال السخاوي: " وعلى كل حال فاشتراطه في الصحيح لا بدّ منه، والمراد التام كما فهم من الإطلاق المفهوم على الكامل"³.

وقال "النصرى السندي" في شرحه: "أن اختيار ابن حجر (تام الضبط) على الضابط، كما وقع في كتاب ابن الصلاح وتقريب النووي وألفية العراقي، لئلا يرد عليه ما أورد على كلامهم"

¹هوابراهيم بن ابراهيم بن حسن بن علي اللقاني (1) المالكي، المصري ، من علماء الحديث، وأصوله، والكلام، والفقه، (وقد اختلف في ولادته فقيل في حدود 970 سنة أو قبلها، بسنة أو سنتين)، ينظر: قضاء الوطر، ص 55، وله جوهرة التوحيد، وتوضيح ألفاظ الاجرومية، توفي سنة، (1041)، (معجم المؤلفين، 2/1).

² قضاء الوطر في نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، برهان الدين اللقاني، تحق: شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، (ط:1، الدار الأثرية، عمان . الأردن، 1431هـ 2010م)، 665.

³فتح المغيث شرح ألفية الحديث، السخاوي، تحق: علي حسين علي، (ط:1، مكتبة السنة، مصر، 1424هـ . 2003)، 29/1.

¹. وقال الصنعاني في "توضيح الأفكار": أثناء تقسيمه لمراتب الضبط أنه: "ولا بد من اشتراط الضبط" أي: لا بد من اشتراط تمام الضبط ولا مطلقه كما في عبارات أئمة هذا الشأن وكأن المصنف أطلقه بناء على أن الضبط التام هو الفرد الكامل المتبادر كما هو الواقع في رسوم الصحيح عند علماء الفن.

ووجه الاحتياج إلى هذا القيد في الرسم قوله "لأن من كثر خطؤه عند المحدثين" الظاهر تعلقه بقوله "استحق الترك" فلو أخره كان أولى فإن المعنى استحقاق كثير الخطأ الترك عند أئمة الحديث لا أن كثرة أخطائه عند المحدثين كما هو واضح ترشد إليه عبارته الآتية قريباً "وإن كان عدلاً" إذا العدالة لا تنافي كثرة الخطأ في الرواية إذ مدرك ذلك عدم تمام الضبط ومدرك العدالة غيره وهذا في كثرة الخطأ وأما خفته فإنه يكون الراوي معه مقبولاً ويصير حديثه حسناً كما قال الحافظ فإن خف الضبط فهو الحسن لذاته.²

. أي أن زيادة ابن حجر للفظ التمام احترازاً منه لئلا يرد عليه ما أورد على العراقي وابن الصلاح لاكتفائهم بلفظ "الضبط"، باعتبار أن الضبط درجاته متفاوتة.
. وقيد ابن حجر الضبط بالتمام إشارة منه إلى الرتبة العليا في ذلك، وهذا بناء على ما قاله الذهبي في شرح الموقظة عند نقله لكلام الصنعاني في "توضيح الأفكار".

2. وفي قوله (بنقل عدل تام الضبط)

. ونقل في ذلك: قول بعض المحققين: "بأنه كان من الأحسن أن يقول بنقل ثقة لأنه من جمع بين العدالة والضبط"، وهو قول السيوطي في شرح التقريب للنووي.³

¹ إمعان النظر شرح شرح نخبة الفكر، محمد أكرم النصروري السندي، تحقق: أبو سعيد غلام مصطفى القاسمي، (دون بيانات نشر)، 44.

² توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، الصنعاني، تحقق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، (ط: 1)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1417 هـ. 1997 م)، 17/1.

³ تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، جلال الدين السيوطي، تحقق: عبد الوهاب عبد اللطيف، (د: ط)، مكتبة الرياض الحديثة - الرياض، (د: ت)، 63/1.

. والمقصود أنه كان من الأخصر أن يكتفي بقوله "ثقة" باعتبار أن الثقة من جمع الوصفين، وبهذا احتراز من الإسهاب والإطالة في التعريف.

. لكن يرّد على هذا القول عدة مؤاخذات منها:

1 . أن أئمة الحديث فرقوا بين الصدوق والثقة والضابط، وجعلوا لكل صفة منها مرتبة دون التي بعدها¹.

. وقد يطلقون وصف الثقة على من كان مقبولاً ولو لم يكن ضابطاً كما ذكره السخاوي في شرح ألفية العراقي في مراتب التعديل، أي ولو لم يكن تام الضبط فهي تحتل غير المقصود بخلاف تام الضبط².

2 . وقد انتقد كذلك على الإمام الذهبي قوله: (تشتد العدالة في الراوي كالشاهد، ويمتاز الثقة بالضبط والإتقان)، وقيل أنه قد أسهب في التعريف وكان الأخصر أن يقول هو مدار على ثقة.

. وقال أبي المنذر في شرح الموقظة رداً على من تعقب قول الذهبي، فقال:

. "هذا التعقب ليس بشيء، فقد آثر الذهبي التطويل، وعدل عن الاختصار؛ زيادةً في البيان، ودفعاً للتوهم، فقد بين - رحمه الله - أن الثقة عند المتأخرين يطلق على من لم يجرح، مع ارتفاع الجهالة عنه"³،

قال الإمام الذهبي في الموقظة: "وقد اشتهر عند طوائف من المتأخرين، إطلاق اسم (الثقة) على من لم يجرح، مع ارتفاع الجهالة عنه. وهذا يسمى: مستورا، ويسمى: محله الصدق، ويقال فيه: شيخ"⁴.

¹. فتح المغيث، السخاوي، مرجع سابق، 29/1.

². إمعان النظر، النصروري السندي، مرجع سابق، ص44.

³. شرح الموقظة للذهبي، أبو المنذر المنائوي، (ط:1، المكتبة الشاملة، مصر، 1432هـ . 2011م)، 71/1.

⁴. الموقظة في علم مصطلح الحديث، الذهبي، تحقق: عبد الفتاح أبو غدة، (ط:2، مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، 1412هـ)، 18.

3 . وأجاب طاهر الجزائري عن هذا التعقب في كتابه "توجيه النظر" بنحو ذلك فقال: "فأورد عليه بأن الاختصار يقتضي أن يقال: بنقل ثقة عن مثله؛ فإن الثقة هو الجامع بين وصف العدالة والضبط، وأجيب عن ذلك: بأن الثقة قد يطلق على من كان مقبولاً، وإن لم يكن تام الضبط، والمعتبر في حد الصحيح إنما هو تام الضبط، ولذا فسروا الضابط في تعريفه بتام الضبط"¹.

تنبيه:

. وقد يوجه لترك ابن الصلاح ومن تبعه الاختصار بأن "تفسير الثقة بمن فيه وصف زائد على العدالة وهو الضبط إنما هو اصطلاح لبعضهم"². كما نقل السخاوي في تعريف الصحيح عن المصنف رحمه الله. فاختاروا اللفظ المفيد للمقصود بلا اختلاف³.
. بالنظر إلى أقوال العلماء في هذه المسألة وما طرح حولها من إعتراضات، باعتبار أن الإمام الحافظ بن حجر ليس أول من اعترض عليه، بل كذلك الذهبي من قبله، وأجيب على ذلك بأنه:

. أثر التطويل على الاختصار، زيادة منه في البيان ودفعاً للتوهم.
. أن الثقة يطلق كذلك على من كان مقبولاً ولو لم يكن ضابطاً.
. وأجاب عن ذلك صاحب "قضاء الوطر" بقوله: "أن وصف العدالة أهم ما يعتبر في الناقل فلم يكتف الإمام "بن حجر" بالكناية عنه"⁴.

¹. توجيه النظر إلى أصول الأثر، طاهر الجزائري، تحق: عبد الفتاح أبوغدة، (ط:1، مكتبة المطبوعات الإسلامية - حلب، 1416هـ - 1995م)، 181/1.

². فتح المغيـث، السخاوي، مرجع سابق، 29/1.

³. إمعان النظر، النصروري السندي، مرجع سابق، 44.

⁴. ينظر: قضاء الوطر، برهان الدين اللقاني، مرجع سابق، 663.

الفرع الثاني: اعتراض في تعريف العدالة في شروط الحديث الصحيح.

نص ابن حجر:

. "والمراد بالعدل: من له ملكة تحمله على ملازمة التقوى والمروءة"¹.

قول المناوي:

"اعترض بأن الأولى أن يقول كما قال أهل الأصول - ملكة أي هيئة راسخة في النفس، تمنع عن اقتراف الكبائر"².

المناقشة والترجيح:

. قول "ابن حجر": العدل: (من له ملكة تحمله على ملازمة التقوى والمروءة)³، اعترض عليه: بأن الأولى أن يقول: كما قال أهل الأصول. أي: أن الملكة: هي (هيئة راسخة في النفس تمنع عن اقتراف الكبائر).. قال المناوي تعقبا على "ابن حجر"، بأن تعريفه للعدالة تبع فيه صاحب البديع: حيث قال: "العدالة هيئة تحمل على ملازمة التقوى والمروءة"، وقد رُدَّ بأنه يفسد به طرد التعريف.

. ومما يؤيده قول "الصنعاني" في "ثمرات النظر" في نقد العدالة بالملكة المذكورة:

. والحاصل أن تفسير العدالة بالملكة المذكورة ليس معناها لغة ولا أتى عن الشارع حرف واحد بما يفيدها والله تعالى قال في الشهود ﴿وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ﴾ [الطلاق:2]. وقوله تعالى:

﴿مَنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾ [البقرة: 282] وهو كالتفسير للعدل والمرضي من تسكن النفس إلى خبره ويرضى به القلب ولا يضطرب من خبره ويرتاب،

ومنه قوله تعالى: ﴿تِجَارَةٌ عَنِ تَرَاضٍ﴾ [النساء:29].

. "فالعدل من اطمأن القلب إلى خبره وسكنت النفس إلى ما رواه

¹نزهة النظر، ابن حجر، مرجع سابق، 205.

²البواقيت والدرر شرح نخبة الفكر، مرجع سابق، 210.

وأما القول بأنه من لو هذه الملكة التي هي كيفية راسخة تصدر عنها الأفعال بسهولة يمتنع بها عن اقرار كل فرد من أفراد الكبار وصغائر الخسة كسرقة لقمة والتطيف بجبة تمر والردائل الجائزة كالبول في الطرقات وأكل غير السوقي فيه فهذا تشديد في العدالة لا يتم إلا في حق المعصومين وأفراد من خالص المؤمنين بل قد جاء في الأحاديث عن أنس، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «كُلُّ ابْنِ آدَمَ خَطَّاءٌ وَخَيْرُ الْخَطَّائِينَ التَّوَّابُونَ»¹.

وأنه قال: «ما من نبي إلا عصى أو هم بمعصية»².

فما ظنك عن سواهم وحصول هذه الملكة في كل راو من رواة الحديث عزيز الحصول لا يكاد يقع³.

. واعترض عليه "حاتم شريف العوني" من خلال كتابه "خلاصة التأصيل"

بقوله: أن "تعريف العدالة: بتلك الملكة ليس عليه انتقاد في نظري؛ لأن تعريف العدالة بذلك ليس هو تعريف العدل، فمن كانت له تلك الملكة لا يلزم من اتصافه بها أن يكون معصوماً، فقد يخالف صاحب الملكة ملكته أحياناً، وقد يتجاوز ذو السجية سجيته، وكما قيل في بيان ذلك: ((لكل جواد كبوة، ولكل سيف نبوة)) وعليه: فإن لا أرى أن هناك فرقاً بين تعريف

¹ سنن، الإمام الترمذي، تحق: أحمد محمد شاكر، (ط: 2)، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر، 1395 هـ - (1975 م)، أبواب صفة القيامة والرقائق والورع، 4/659/2499، قال الترمذي: «هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث علي بن مسعدة عن قتادة»،

² . مسند، الإمام أحمد، تحق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، (ط: 1)، مؤسسة الرسالة، 1421 هـ - 2001 م)، 4/2736/468، مسند ابن عباس بلفظ: " ما من أحد من الناس إلا وقد أخطأ، أو هم بخطيئة ليس يحيى بن زكرياً"، وقال الإمام ابن حجر في "التلخيص الحبير": "اشتهر في الخبر: (ما منا إلا من عصى أو هم بمعصية، إلا يحيى بن زكريا)، قلت: المشهور بلفظ: (ما من آدمي إلا وقد أخطأ، أو هم بخطيئة، أو عملها، إلا يحيى بن زكريا، لم يهم بخطيئة ولم يعملها)، رواه أحمد وأبو يعلى والحاكم من حديث ابن عباس وهذا لفظهولفظهما: "ما من أحد من ولد آدم إلا قد أخطأ أو هم بخطيئة، ليس يحيى بن زكريا" 3، وهو من رواية علي بن زيد بن جدعان، عن يوسف بن مهران، وهما ضعيفان".

³ ثمرات النظر في أصول الأثر، الصنعاني، تحق: رائد بن صبري بن أبي علفة، (ط: دار العاصمة للنشر والتوزيع - الرياض - السعودية، 1417هـ - 1996م)، ، 55، 58.

العدل بصاحب تلك الملكة وتعريفه بأنه: من كان الغالب عليه فعل الطاعات وترك المعاصي، أو بأنه: من غلب خيره شره.

ثم إن الملكات (والسجايا) تتفاوت في القوة والتمكن، فليس كل من كان الجود سجيته بلغ مبلغ حاتم الطائي، ولا كل من كانت التقوى والمروءة ملكة له بلغ مبلغ أبي بكر وعمر رضي الله عنهما. وهذا هو مقتضى اعتقاد أهل السنة والجماعة بأن الإيمان يزيد وينقص وأن أصحابه فيه متفاوتون".

ثم قال في تعريف العدل: "من كانت له ملكة تحمله على ملازمة التقوى والمروءة، وهو: المسلم العاقل البالغ السالم من أسباب الفسق وخوارم المروءة"¹.
قال "أبو المنذر" بعد سوجه لهذا التعقب:

. "وهذا التعقب على الاعتراض ليس بشيء؛ وذلك لأن من عرّف العدالة بهذه الملكة، أو عرف العدل بمن له هذه الملكة، فقد قصد وجود ملزوم ذلك من ملازمة التقوى والمروءة، بمعنى أنه لكي يصح وصف صاحب هذه الملكة بالعدالة فلا بد من أن تحمل صاحبها على ملازمة التقوى والمروءة، فإن اختل هذا الحمل فقد اختل وجود العدالة، وعلى قدر هذا الاختلال يكون الاختلال في الوصف بالعدالة، والمقصود هنا بيان العدالة التامة المطلقة التي هي شرط الصحة لا مطلق الاتصاف، ومن هنا يظهر وجه اعتراض الصنعاني، بالإضافة إلى ما ذكره من عدم وجود علاقة بين المعنى اللغوي للعدالة وتفسيرها بهذه الملكة؛ وعليه فإني أتوقف في قبول هذا التعقب على اعتراض الصنعاني"².

. لقد تلقى تعريف ابن حجر اعتراضات منها ما قاله المناوي والذي أيده عليه الصنعاني في كتابه ثمرات النظر في مسألة العدالة وبكونها "ملكة" أجاب حاتم العوني معترضا على كلام

¹ خلاصة التأصيل لعلم الجرح والتعديل، حاتم بن عارف بن ناصر الشريف العوني، (ط: 1، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، 1421هـ)، 8، 9.

² شرح الموقظة، ابوالمنذر، مرجع سابق، 8، 9.

الصنعاني بأنّ تعريف العدالة بتلك الملكة ليس عليه انتقاد لأنّ تعريف العدالة بذلك ليس هو تعريف العدل (إلى آخر قوله..).

واعترض عليه أبو المنذر في ذلك بقوله: أنّ هذا التعقب ليس بشيء على اعتبار أنّ من عرّف العدالة بهذه الملكة، أو عرّف العدل بمن له هذه الملكة، فقد قصد وجود ملزوم ذلك من ملازمة التقوى والمروءة، أي لكي يوصف صاحب هذه الملكة بالعدالة، فلا بدّ من تحمله على ملازمة التقوى والمروءة.

. ومن خلال ما سبق يستحسن أن نختتم بكلام الشافعي الذي استحسنته الصنعاني في كتابه "ثمرات النظر". في تعريف العدالة، " باعتبار أن قوله استحسنته كثير من العقلاء من بعده. " (قال لو كان العدل من لم يذنب لم نجد عدلا ولو كان كل ذنب لا يمنع من العدالة لم نجد مجروحا ولكن من ترك الكبائر وكانت محاسنه أكثر من مساوئه فهو عدل).

قلت وهذا قوله حسن ويؤيده أن أهل اللغة فسروا العدل بنقيض الجور وليس الجور عبارة عن ملكة راسخة توجب إتيان كل معصية ولا الجائر لغة كل من يأتي معصية بل من غلب جوره على عدله¹.

. الفرع الثالث: اعتراض على تعريف الضبط بقسميه.

نص ابن حجر:

"والضبط؛ ضبط صدر: وهو أن يثبت ما سمعه، بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء، و ضبط كتاب: وهو صيانتها لديه منذ سمع فيه، وصححه، إلى أن يؤدي منه"².

قول المناوي :

نقل في ذلك تعقب تلميذ "الحافظ ابن حجر" "الشيخ قاسم".

¹. ينظر: ثمرات النظر، الصنعاني، مرجع سابق، 73، 72.

²نزهة النظر، ابن حجر، مرجع سابق، 205.

"قول الشيخ قاسم":

"إن كان هذا هو التام فلا تتحقق المراتب، فإنّ من لم يكن بهذه الهيئة، سيء الحفظ أو ضعيفه، وليس حديثه بالصحيح.

ثمّ الضبط بالكتاب، لا يتصور فيه تمام وقصور، أصلاً، وبالجملة ففي التعريف تجهيل"¹.

المناقشة والترجيح:

أي: أن تقييد بن حجر للفظ "الضبط" بنوعيه، سواء ضبط صدر، أو ضبط كتاب، فبالأول إذا كان هذا هو التام المقصود من كلام الحافظ، فيه لا تتحقق مراتب الضبط، حيث أن من كان بهذه الهيئة فهو سيء الحفظ أو ضعيفه، وليس حديثه بالصحيح، وبالتالي تخرج باقي المراتب.

ثم أن الضبط بالكتاب لا يتصور فيه تمام وقصور، أي أن الضبط فيه نسبي، وبالجملة فتعريفه للضبط فيه تجهيل.

لكن: تقييد ابن حجر للضبط بالتمام إشارة منه إلى الرتبة العليا في ذلك، ليخرج الحسن لذاته، فإنه لا يشترط فيه بلوغ رتبة التمام في الضبط، وقد أشرنا إليه من قبل عند الكلام في قوله "تام الضبط"

قال الصنعاني في "توضيح الأفكار" بعد ذكره لتعريف "الحافظ بن حجر" في الضبط بنوعيه. "واعلم أن قدمنا لك أنهم اختاروا في رسم الصحيح أن يكون راويه تام الضبط كما قال في النخبة عدل تام الضبط وتبعه المصنف في مختصره كما قدمنا لفظه في شرح النخبة وقيد بالتمام إشارة إلى الرتبة العليا في ذلك.

"قال ملا علي في شرح النخبة":

¹ اليواقيت والدرر، المناوي، مرجع سابق، 212.

والمعنى أنه لا يكفي في الصحيح لذاته بمسمى الضبط على ما هو المعتبر في الحسن لذاته وكذا في الصحيح لغيره يكتفي بمجرد الضبط انتهى.

. ولا يخفي أن هذا في ضبط الصدر قال ملا على وأما ضبط الكتاب فالظاهر أن كله تام لا يتصور فيه النقصان ولهذا لا يقسم الحديث باعتباره وإن كان يختلف ضبط الكتاب باختلاف الكتاب¹.

. قال السيوطي في تدريب الراوي:

"ذكر الحافظ أبو الحجاج المزي في الأطراف: أن الوهم تارة يكون في الحفظ، وتارة يكون في القول، وتارة في الكتابة"².

. قال أبو المنذر في شرح الموقظة:

والصحيح إمكان وقوع الوهم في الكتاب وهو قليل بالنسبة لوقوعه في ضبط الصدر، وترجم الذهبي في كتابه "المغني في الضعفاء" لابن سعدون بذلك فقال: (محمد بن سعدون الأندلسي لقي ابن الوردي، قال ابن الفرضي: ضعيف الكتاب غير ضابط)³.

الفرع الرابع: اعتراضه على تعريف الشاذ في شروط الحديث الصحيح.

نص ابن حجر:

"ما يخالف فيه الراوي من هو أرجح منه"⁴.

قول المناوي:

نقل في ذلك قول الشيخ قاسم بقوله: "فإنه ليس بجيد إذ يدخل فيه المنكر"⁵.

¹ توضيح الأفكار، الصنعاني، مرجع سابق، 87/2.

² تدريب الراوي، للسيوطي، مرجع سابق، 304/1.

³ شرح الموقظة، أبو المنذر، مرجع سابق، 66/1..

⁴ نزهة النظر، ابن حجر، مرجع سابق، 28.

⁵ البواقيت والدرر، المناوي، مرجع سابق، 214.

المنافشة والترجيح:

- . قول "ابن حجر" بأن الشاذ " ما يخالف فيه الراوي من هو أرجح منه".
- . ظاهره؛ ولو لم يكن ذلك الأرجح جماعة، وهو صحيح، ولا مخالفة فيه: الثقة الملا؛ لأن العلة أن الجماعة أولى بالحفظ، والأرجح كذلك، ولا بد في المخالفة أن يتعذر معها الجمع، وإلا فلا شذوذ.
- . وقد اعترض عليه الشيخ قاسم، بأنه يدخل فيه المنكر، فالأولى وصف الراوي بكونه ثقة احتراز منه عن غير الثقة وبالتالي يخرج المنكر من حيز التعريف فالصواب أن يقول: "ما يخالف فيه الثقة من هو أرجح منه".
- . وقد تباينت أقوال الأئمة في تعريفهم للشاذ: فمنهم من جعله هو والمنكر سيان ومنهم من فرق بينهما واعتبر المنكر أسوأ حال من الشاذ، باعتبار أن الشاذ محصور في الراوي الثقة، أما المنكر فحصر في الراوي الضعيف.
- . قال الخليلي في كتابه الإرشاد:
- " الذي عليه حفاظ الحديث أن الشاذ ما ليس له إلا إسناد واحد، يشذ بذلك شيخ ثقة كان أو غير ثقة. فما كان عن غير ثقة فمتروك لا يقبل، وما كان عن ثقة يتوقف فيه ولا يحتج به"¹.
- . وذكر "الحاكم أبو عبد الله الحافظ": "أن الشاذ هو الحديث الذي يتفرد به ثقة من الثقات، وليس له أصل بمتابع لذلك الثقة. وذكر أنه يغاير المعلل من حيث إن المعلل وقف على علته الدالة على جهة الوهم فيه، والشاذ لم يوقف فيه على علته كذلك"².

¹ الإرشاد في معرفة علماء الحديث، أبو يعلى الخليلي، تحقق: محمد سعيد عمر إدريس، (ط:1، مكتبة الرشد - الرياض، 1409)، 176/1.

² معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقق: السيد معظم حسين، (ط:2، دار الكتب العلمية - بيروت، 1397هـ - 1977م)، 119.

. قال السيوطي في "التدريب" تعليقا على تعريف الحاكم:

أنه: "جعل الشاذ تفرد الثقة، فهو أخص من قول الخليلي"¹، أي مطلق التفرد بخلاف الخليلي.

وقال "ابن الصلاح في مقدمته":

. "فإن كان المنفرد به غير بعيد من درجة الحافظ الضابط المقبول تفرد استحسننا حديثه ذلك،

ولم نخطه إلى قبيل الحديث الضعيف، وإن كان بعيدا من ذلك رددنا ما انفرد به، وكان من قبيل

الشاذ المنكر.

. فخرج من ذلك أن الشاذ المردود قسمان: أحدهما: الحديث الفرد المخالف، والثاني: الفرد

الذي ليس في رآويه من الثقة والضبط ما يقع جابرا لما يوجهه التفرد والشذوذ من النكارة

والضعف، والله أعلم".

. ومما يجيب عن الاعتراض الذي وجه لابن حجر ما يلي:

1. اعتراضه في كتاب النكت على ابن الصلاح

بقوله: . اعتراضا أورده على رأي ابن الصلاح حيث قال: في الكلام على رواية الشخص إذا

انفرد برواية: "وإن كان بعيدا عن ذلك (يعني من درجة الحافظ الضابط) رددنا ما تفرد به وكان

من قبيل الشاذ والمنكر".

قال الحافظ: "هذا يعطي أن الشاذ والمنكر عنده مترادفان، والتحقيق خلاف ذلك"².

2. قوله بعد تعريفه للشاذ في كتابه نزهة النظر "وله تفسير آخر سيأتي"

. حيث قال في موضع آخر من كتابه:

"وعرف من هذا التقرير أن: الشاذ: ما رواه المقبول مخالفا لمن هو أولى منه.

وهذا هو المعتمد في تعريف الشاذ بحسب الاصطلاح.

¹ تدريب الراوي، السيوطي، مرجع سابق، 268.

² النكت على كتاب ابن الصلاح، ابن حجر، تحق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، (ط: 1، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، 1404هـ/1984م)، 107.

وإن وقعت المخالفة لهمع الضعف؛ فالراجح يقال له: المعروف، ومقابله يقال: المنكر¹.

3. عدم تقييد ابن حجر للراوي بكونه ثقة، وإطلاقه يُحمل:

. على أن المراد من قوله: هو الراوي "الثقة" لكونه جعل من شروط قبول حديث الراوي واعتباره حديث صحيح، بأن يكون عدل تام الضبط وبالتالي فإن اشتراطه العدالة والضبط في الراوي، احتراز منه عن الراوي الضعيف، و بالأول ينتفي الثاني أي أن من طريق الأولى بأن يحمل قوله على أن مراده هو الراوي الثقة.

. وقوله في تعريف "الشاذ" هو مخالفة الراوي لمن هو أرجح منه:

والمقصود بقوله "أرجح منه"؛ لمزيد ضبط أو كثرة عدد. ومما يدل على هذا قوله: . "فإن خولف: أي الراوي بأرجح منه؛ لمزيد ضبط أو كثرة عدد أو غير ذلك من وجوه

4. ومما أجيب على ذلك أيضا قول حمزة "المليباري" في كتابه "علوم الحديث".

. "وأما إذا جعلنا الشاذ مقيدا بمخالفة الثقة لمن هو أولى منه، وتعاملنا على هذا الأساس مع نصوص النقاد، فإننا نكون قد ضيقنا الواسع، وأسأنا فهم مصطلحاتهم، وسلطنا مسلكا غير سليم، ومن الجدير بالذكر أن المخالفة التي تؤخذ في مفهوم الشاذ ينبغي أن تكون في أوسع معانيها، ولا ينبغي حصرها بين ثقة وأوثق، يتحدان في المخرج².

¹نزهة النظر، ابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، 72.

² علوم الحديث في ضوء تطبيقات الحديثين النقاد، حمزة المليباري، (دون بيانات نشر)، 54.

المطلب الثاني: اعتراضه على ما نكته على العلاقة بين خبر الآحاد والصحيح لذاته:

نص ابن حجر:

. "وخبر الآحاد كالجنس وباقي في قيوده كالفصل"

. "قول المناوي": تمثل في نقل اعتراض بعض المحققين بقولهم:

. "بأن هذه ليس نكتة الإتيان به على ما قاله أرباب المعاني بل نكتة أفادة التخصيص والقصر".

. المناقشة والترجيح:

. قول "ابن حجر" اعترض عليه بعض المحققين على ما نقله المناوي، من خلال ما نكته على العلاقة بين خبر الآحاد والصحيح لذاته، واعترض عليه بأنها لم تفد ما قاله بل أفادت التخصيص والقصر.

قال الحافظ المناوي عند شرحه لقول ابن حجر رحمه الله:

. "وتقدير الكلام: الصحيح لذاته هو خبر الآحاد (فخبر الآحاد) هو الحد والمحدود، وهو الصحيح، وقدم المعرف على المعرف لأن معرفة المعرف أقدم من معرفة المعرف عند العقل، فقدم في الوضع ليطابق ما عند العقل"¹.

قال "القاري" في شرح شرح النخبة:

"(وخبر الآحاد كالجنس وباقي قيوده كالفصل) إنما قال كالجنس و كالفصل لأن الصحيح قول الماتن وهو المصنف الشارح. (وخبر الآحاد) أي من تعريف الصحيح (كالجنس) أي يشمل الصحيح وغيره، وإنما جعله كالجنس مع أنه هو المعرف بحسب الظاهر، لأن في الحقيقة الصحيح هو خبر الآحاد، فهذه العبارة مثل أن يقال: الحيوان الناطق هو الإنسان، فالمعرف هو

¹البواقيت والدرر، المناوي، مرجع سابق، 215..

الصحيح لذاته والتعريف هو خبر الواحد كما نبّه عليه بالإشارة إليه. فقوله: لذاته من أجزاء المعرف لا من أجزاء التعريف كما يوهم. ولعل النكتة في قضية عكس التعريف الإيماء " إلى الانحصار"، كما يقال: في الفرق بين زيد هو المنطلق، بين المنطلق هو زيد".

. ومما يجيب على من اعترض على الحافظ في ما نكّته على العلاقة بين خبر الآحاد والصحيح لذاته، في قضية عكس التعريف، واعتبر أنها لم تفد ما أتى به، بل أفادت التخصيص والقصر .

. قول القاري في شرح النخبة، ولعل النكتة في قضية عكس التعريف الإيماء " إلى الانحصار".¹

. وأجيب عنه بأنه إنما قدم التعريف على المعرفة؛ لأن معرفته أقدم من معرفته عقلا، فقدم وضعاً ليطابق الوضع العقل.

¹ شرح نخبة الفكر، علي القاري، تحق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، (د، ط: دار الأرقم - لبنان / بيروت، د، ت)، 254.

المطلب الثالث: الانتقادات التي أوردت على تعريف الحديث الصحيح.

. ذكر المنأوي رحمه الله محترزات للتعريف، حيث قال وهذا التعريف قد انتقد من وجوه:

المناقشة والترجيح :

الأول منها: إن ذكر القيد الثاني مستدرك فإنه يغني عنه الأول، لأن اشتراط العدالة يستدعي صدق الراوي وعدم غفلته وعدم تساهله عند التحمل والأداء.

وهذا الاعتراض قد سبق الكلام عنه. في الاعتراض عن شرط العدالة في تعريف الحديث الصحيح لذاته .

الثاني: أن اشتراط نفي الشذوذ يغني عن اشتراط الضبط، وأجيب بأنه في مقام التبيين فلم يكنف بالإشارة.

و قال كذلك صاحب قضاء الوطر: وأجيب بأن الجمع بينهما لزيادة البيان؛ كما في مقام التعليم، والأولى: أن تمام الضبط وقع موقعه، ولا يغني عن عدم الشذوذ، فاحتاج إلى ذكره. قال الزركشي في كتابه النكت على مقدمة ابن الصلاح:

" فإن قيل هلا اكنفى بذكر السلامة من الشذوذ عن اشتراط الضبط في الراوي؛ لأن الشاذ هو الفرد المخالف، وإخلال الضبط يوجد لمخالفة الثقات غالباً، فحيث جعلنا الشذوذ يمنع من الحكم على الحديث بالصحة، وهو المخالفة في فرد واحد فبطريق أولى أن يمنع من خالف ففي أفراد كثيرة غالبية على رواية الثقات، وهو الذي قيل إنه يحصل به اختلال الضبط؟ فالجواب أنه أراد أن ينص عليها حتى يعلم ذلك بطريق المنطوق"¹.

قال أبو المنذر جواباً على اعتراض الزركشي بقوله:

¹النكت على مقدمة ابن الصلاح، الزركشي، تحقق: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج، (ط: 1، أضواء السلف - الرياض، 1419هـ - 1998م)، 102.

"ومما يوضح ضرورة التنصيص على اشتراط الضبط في الحديث الصحيح وعدم الاكتفاء بنفي الشذوذ أنه ليس كل مخالفة تكون شاذة، فقد تكون الزيادة في المتن بيانية، وفي السند من المزيد في متصل الأسانيد، فالإقتصار على اشتراط الخلو من الشذوذ دون الضبط يفتح المجال للاختلاف في شروط الحديث الصحيح تبعاً للاختلاف في حقيقة الشاذ وضوابط رد الزيادات أو قبولها، بخلاف التنصيص على ضبط الراوي فهو محل اتفاق بين العلماء.

أضف إلى أنه قد يفهم من اشتراط نفي الشذوذ دون التصريح باشتراط الضبط أنه يشترط في الحديث الصحيح أن يكون له طرق سالمة من المخالفة، فلا يشمل الأحاديث الغريبة"¹.

. وهذا مما يجيب على من انتقد على الحافظ ابن حجر بالاكتفاء بنفي الشذوذ عن شرط الضبط، إضافة إلى مقاله المناوي بأنه في "مقام التبيين فلم يكتف بالإشارة". ومنه قوله هذا غير كاف للجواب على الانتقاد الذي أورده.

الثالث: إن اشتراط السلامة من الشذوذ والعلّة لم يذكرها الفقهاء وأهل الأصول بل زاده المحدثون، وفيه نظر على مقتضى نظر الفقهاء وأهل الأصول.

وأجيب: بأن "من يؤلف في علم إنما يذكر الحد عند أهله لا عند غيرهم". وهو قول العراقي في كتابه "التقييد والإيضاح". كون أولئك لم يشترطوا ذلك في الصحيح لا يفسد الحد عند من يشترطهما.

وقال في شرح ألفيته: جواباً على استدراك "ابن دقيق العيد على أهل الحديث في اشتراطهم لانتفاء العلة.

. "يستدرك على أهل الحديث اشتراطهم انتفاء العلة بكون الفقهاء لا يضعفون الحديث بأي علة، والعلل التي يعل بها المحدثون يصفونها بأنها علة لا تقدر من وجهة نظر الفقهاء. لكن هل المعول في هذا الباب على أهل الحديث أو على الفقهاء؟

¹ شرح الموقظة، الذهبي، مرجع سابق، 79.

. على أهل الحديث بلا إشكال، والفقهاء تبع لهم في هذا، لأن من مباحث علوم الحديث ما يمكن إدراكه، ومنها ما لا يمكن إدراكه بمجرد النظر، فمن أنواع علوم الحديث ما لا يمكن إدراكه، بل هو بالنقل، وبالتلقي على الأئمة، ومنها ما يمكن إدراكه بالموازنة والنظر في الأقوال"¹.

. وأورد صاحب قضاء الوطر بأن الأصوليين لم يذكروا عدم التعليل و الشذوذ، وأجيب بأنه لا يلزم تطابق الاصطلاحين، على أن بعضهم صرح بهما وفاقا للمحدثين.
. الرابع: إن هذا التعريف ناقص إذ بقي من تمامه أن يقول: (ولا منكر).
و أجاب عن ذلك المنائوي بقوله:

ورد بأن المنكر عند المؤلف - التابع للنووي وابن الصلاح - هو والشاذ سيان، فذكره معه تكرار، وعند غيرهم أسوأ حالا من الشاذ، فاشتراط نفي الشذوذ يقتضى اشتراط نفيه بالأولى².
ولكن الحافظ ابن حجر في كتابه "نزهة النظر" قد فرق بين "الشاذ والمنكر" بقوله:
"وعرف بهذا أن بين الشاذ والمنكر عموما وخصوصا من وجه؛ لأن بينهما اجتماعا في اشتراط المخالفة، وافتراقا في أن الشاذ رواية ثقة، أو صدوق، والمنكر رواية ضعيف. وقد غفل من سوى بينهما، والله تعالى أعلم"³.

. وقال الصنعاني في توضيح الأفكار: بأن ابن حجر قصد من قوله "وقد غفل من سوى بينهما" ابن الصلاح فإنه سوى بينهما.
حيث قال: "وقد غفل: أي عن الاصطلاح أو عن هذا التحقيق من سوى بينهما أراد به ابن الصلاح فإنه سوى بينهما"⁴.

¹ ينظر: شرح ألفية العراقي، (دروس مفرغة من موقع عبد الكريم خضير)، 2.

² اليواقيت و الدرر، المنائوي، مرجع سابق، 217.

³ نزهة النظر، لابن حجر، تحق: الرحيلي، مرجع سابق، 214.

⁴ توضيح الأفكار، الصنعاني، مرجع سابق، 6/2.

. وقد قال ابن حجر في "النكت" : إنما لم يشترط نفي النكارة - أي ابن الصلاح - ، لأن المنكر على قسميه عند من يخرج الشاذ هو أشد ضعفاً من الشاذ. فنسبة الشاذ من المنكر نسبه الحسن من الصحيح فكما يلزم من انتفاء الحسن عن الإسناد انتفاء الصحة.

كذا يلزم من انتفاء الشذوذ عنه انتفاء النكارة. ولم يتفطن الشيخ تاج الدين التبريزي لهذا وزاد في حد الصحيح، أن لا يكون شاذاً ولا منكراً¹.

. وورد في شرح "ألفية العراقي" عند الكلام عن شروط الحديث الحسن عند الترمذي.

. أن: "النكارة ما اشترطت في الصحيح؛ لماذا؟ لأن اشتراط انتفاء الشذوذ يستلزم اشتراط انتفاء النكارة؛ من أي وجه؟ نعم إذا لم تقبل مخالفة الثقة من هو أوثق منه، فلأن لا تقبل مخالفة الضعيف من باب أولى، هذا على القول بأن المنكر غير الشاذ، وأما على القول بأن المنكر هو الشاذ؛ يكفي ذكر أحدهما عن الآخر "ما سلم"².

. وبالتالي فإن عدم اشتراط ابن حجر للمنكر، قد يُجاب عليه:

. بأن اشتراطه لنفي الشذوذ يقتضي اشتراط نفي النكارة من باب أولى، وهو كما قاله المنائوي.

. أما ما قاله المنائوي جواباً على الاعتراض بأنه ورد أن الحافظ تابع للنووي وابن الصلاح في كون الشاذ والمنكر عندهما سيان فذكره معه تكرار، لكن يرد في جوابه هذا أن الحافظ قد فرق بين الشاذ والمنكر ولم يسوي بينهما وبالتالي لا يمكن أن يجاب بهذا القول، وعلى هذا فإن المنائوي لم يوفق في جوابه.

الخامس: إنه لم يفصح كابن الصلاح بمراده من الشذوذ في التعريف المذكور في المتن، وذكر في الشرح أنه مخالفة الثقة لأرجح منه، واعترضه في غير هذا الكتاب: بأن الإسناد إذا كان متصلاً، ورواته

¹النكت، الزركشي، مرجع سابق، 237.

²شرح ألفية العراقي، عبد الكريم خضير، مرجع سابق، 28/4.

عدول ضابطون فقد انتفت عنه العلل الظاهرة، وإذا انتفى كونه معلولا فما المانع من الحكم بصحته. وغاية ما فيه رجحان رواية على أخرى، والمرجوحية لا تنافي الصحة، وأكثر ما فيه أن يكون هنا صحيح وأصح فيعمل بالراجح لا بالمرجوح، ولا يلزم منه الحكم بضعفه بل غايته الوقف عن العمل به كما في الناسخ والمنسوخ.

. وقال السخاوي: "أن شيخنا مال إلى النزاع في ترك تسمية الشاذ صحيحاً"¹.

- ومما يجب على صنيع الحافظ ابن حجر بعدم إفصاحه بمراده من الشذوذ في التعريف المذكور في المتن وذكره في الشرح أنه: "مخالفة الثقة لأرجح منه"، واعترضه في غير هذا الكتاب (بأن الإسناد.....). بما قاله صاحب قضاء الوطر:

. "أن تفسير الشاذ بأنه مخالفة الثقة للأوثق لا ينافي الصحة، حتى يشترط انتفاؤه عنها، وأجيب بأن هذا تعريف للصحيح المجمع عليه، وبأن الشاذّ خروجه عن الصحيح إنما هو بمعنى ما ذكره في الشرح، فأراد به معنى خاصاً لا مطلقاً و الأول أولى"².
وقد أجاب المناوي:

. "ومنع بأن هذا يفضي إلى الاسترواح بحيث يحكم على الحديث بالصحة قبل تتبع طرقة التي يعلم بها الشذوذ نفيًا وإثباتًا، وقد يتمسك بذلك من لا يحسن فالأحسن سد الباب".
. وقد قال السخاوي كذلك بأنه: استرواح حيث يحكم على الحديث بالصحة قبل الإمعان في الفحص، عن تتبع طرقة التي يعلم بها الشذوذ والعلة نفيًا وإثباتًا، فضلاً عن أحاديث الباب كله التي ربما احتيج إليها في ذلك.

. وربما تطرق إلى التصحيح متمسكا بذلك من لا يحسن، فالأحسن سد هذا الباب، وإن أشعر تعليلاً ابن الصلاح ظهور الحكم بصحة المتن من إطلاق الإمام المعتمد صحة الإسناد بجواز

¹فتح المغيث، السخاوي، مرجع سابق، 31.

²قضاء الوطر، إبراهيم اللقاني، مرجع سابق، 681.

الحكم قبل التفيتش، حيث قال: (لأن عدم العلة والقادح هو الأصل الظاهر) ، فتصريحه بالاشتراط يدفعه، مع أن قصر الحكم على الإسناد وإن كان أخف لا يسلم من انتقاد. وبالجملة فالشدوذ سبب للترك إما صحة أو عملا، بخلاف العلة القادحة. ومنه فإن الاعتراض الذي أورده المناوي، في عدم إفصاح الحافظ بمراده بالشاذ كما أفصح ابن الصلاح، بأنه أراد به معنى خاصاً لا مطلقاً و به يعتذر للحافظ، لكن ما أجاب به المناوي فهو صحيح كذلك.

السادس: "إن قوله غير معلل ولا شاذ ناقص، فلا بد أن يكونني التعريف بعلة قادحة.

قال المناوي: وأجيب عن ذلك.

. بأن ذلك يؤخذ من تعريف المعلول حيث ذكر في موضعه.

. قال المؤلف: ولا يرد ذلك إلا على من قال من غير شدوذ ولا علة. فإنّ عليه أن يصف

العلة بكونها قادحة وكونها خفية.

. قال: ولم يصب من قال لا حاجة إلى ذلك، لأن لفظ العلة لا يطلق إلا على ما كان قادحة"¹.

وقد اعترض عن ابن الصلاح من قبل أيضاً، وأجاب الحافظ عن ذلك بالكلام الذي سبق ذكره والذي أورده المناوي في الجواب عن الاعتراض.

حيث قال ابن حجر: في كتابه النكت على ابن الصلاح:

"اعترض عليه، بأنه كان ينبغي أن يزيد فيه قيد القدح بأن يقول: ولا معللا بقادح.

وقد ذكره بعد هذا القول في قوله: وفي هذه الأوصاف احتراز عن ما فيه علة قادحة فكان يتعين أن يذكره في نفس الحد؛ لأن من مسمى العلل ما لا يقدح .

¹البواقيت والدرر، المناوي، مرجع سابق، 218.

ومن هنا اعترض الشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد عليه بأن قال: وفي قوله: "ولا شاذًا ولا معللاً" نظر على مقتضى مذاهب الفقهاء؛ فإن كثيرا من العلل التي يعلل بها المحدثون لا تجري على أصول الفقهاء.

فقوله: "إن كثيرا" يدل على أن من العلل ما يجري على أصول الفقهاء، وهي العلل القادحة¹. والجواب عن المصنف: أنه لم يخل باحتراز ذلك، بل قوله: (ولا يكون معللاً) إنما يظهر من تعريف المعلل (وقد عرف) فيما بعد أنه "الحديث الذي اطلع في إسناده الذي ظاهره السلامة على علة خفية قادحة".

. فلما اشترط انتفاء المعلل دل على أنه اشترط انتفاء ما فيه من علة خفية قادحة.

فلهذا قال: "وفيه احتراز عما فيه علة قادحة".

ويحتمل أنه إنما لم يقيد العلة بالقدح في نفس الحد ليكون الحد جامعا للحديث الصحيح المتفق على قبوله عند الجميع، لأن بعض المحدثين يرد الحديث بكل علة سواء كانت قادحة أو غير قادحة، ومع ذلك فاختياره أن لا يرد إلا بقادح، بدليل قوله: بعد كلامه (وفيه احتراز عما فيه علة قادحة) فوصفه للعلة بالقادح يخرج غير القادح².

. قال الصنعاني: عند الكلام عن تعريف ابن الصلاح وزين الدين العراقي للحديث الصحيح.

. " أن الرّسم على اصطلاح المحدثين إذ هذه الكتب ألف في بيان اصطلاح وعرفت أنهم

يشترطون في الصحيح السلامة من العلة مطلقا فزيادة القادحة في وصف العلة زيادة قادحة في

صحة الرسم على أصلهم فحذف ابن الصلاح لها هو الصواب وإثبات الشيخ زين الدين لها

صير رسمه على اصطلاح الفقهاء وهو بصدد بيان اصطلاح المحدثين

. وبهذا تعرف أن وصفه للعلة بالقادحة عند بيان القيود وإهمالها في الرسم بيان منه لما عليه

المحدثون فإن العلة تقدح عندهم في صحة الحديث وإن لم تقدح عند غيرهم فحذف وصفها

¹النكت، ابن حجر، مرجع سابق، 235.

²النكت على مقدمة ابن الصلاح، لابن حجر، مرجع سابق، 236.

بالقادحة في الرّسم لأنّ ألفاظه إنما يؤتى بها للاحتراز والجمع والمنع فلو أتى بقيد القادحة في الرّسم لحمل رسمه على اصطلاح الفقهاء فإنه يحترز به عن العلة التي ليست بقادحة عندهم وأتى به في بيان فوائد القيود وصفا كاشفا لا تحترز به عن شيء وبه تعرف أن وصف العلة بالقادحة عند الفقهاء احتراز عن علة لا يقدر بها وأن وصفها في لسان المحدثين إنما هو للكشف لا للاحتراز¹.

. ومنه فإنّ ما استشكل على ابن حجر بأنه لا بدّ له وأن يصف العلة بكونها قادحة فقد استشكل عن ابن الصلاح من قبله، وقد أجاب على ذلك الحافظ ابن حجر في كتابه النكت مبرزا مقصد ابن الصلاح من تركه لوصف العلة بالقدح، وقد أورد المنائوي كلامه مجيبا على الاعتراض المطروح.

السّابع: أورد عليه المتواتر فإنّه صحيح قطعاً، ولا يشترط فيه هذه القيود لكن في وجود حديث متواتر لا يجمع هذا الشرط توقف.

. وهذا الاعتراض قد ذكره السيوطي في التدريب بقوله: "أورد أيضا: المتواتر فإنّه صحيح قطعاً، ولا يشترط فيه مجموع من الشروط. قال شيخ الإسلام: ولكن يمكن أن يقال: هل يوجد حديث متواتر لم يجتمع فيه هذه الشروط؟"².
قال صاحب توجيه النظر: جوابا على الاعتراض.

"على أن في هذا الإيراد نظرا لأن المتواتر يجب أن لا يدخل حد الصحيح المذكور لوجهين:
. الأول: ما سبق من أنّ المحدثين لا يبحثون عن المتواتر لاستغنائه بالتواتر عن إيراد سند له حتى إنّه إذا اتفق له سند لم يبحث عن أحوال رواته فقول المحدثين إن الحديث ينقسم إلى صحيح وحسن وضعيف يريدون به الحديث المروي من طريق الآحاد وأما المتواتر فهو خارج عن مورد القسمة وقد ألحق بعضهم المستفيض بالمتواتر في ذلك .

¹توضيح الأفكار، الصنعاني، مرجع سابق، 21، 22.

²تدريب الراوي، السيوطي، مرجع سابق، 67.

. الثاني: ما ذكروا من أنهم إذا قالوا هذا صحيح فإنما يريدون بذلك أنه مستوف لشروط الصّحة ولا يريدون بذلك أنه صحيح في نفس الأمر"¹.

قالابنالصالح

"ومتى قالوا: "هذا صحيح" فمعناه: أنه اتصل سنده مع سائر الأوصاف المذكورة وليس من شرطه أن يكون مقطوعا به في نفس الأمر، إذ منه ما ينفرد بروايته عدل واحد، وليس من الأخبار التي أجمعت الأمة على تلقيها بالقبول.

وكذلك إذا قالوا في حديث إنه غير صحيح فليس ذلك قطعا بأنه كذب في نفس الأمر، إذ قد يكون صدقا في نفس الأمر، وإنما المراد به أنه لم يصح إسناده على الشرط المذكور"².
. وقد استغرب السمعوني:

. "محاولة شيخ الإسلام إدخال المتواتر في تعريف الصحيح المذكور مع أنه قال في شرح النخبة وإنما أجمعت شروط المتواتر في الأصل لأنه علهذه الكيفية ليس من مباحث علم الإسناد إذ علم الإسناد يبحث فيه عن صحة الحديث أو ضعفه ليعمل به أو يترك من حيث صفات الرجال وصيغ الأداء والمتواتر لا يبحث عن رجاله بل يجب العمل به من غير بحث . وقال في موضع آخر في تعريف الصحيح لذاته وخبر الأحاد بنقل عدل تام الضبط متصل السند غير معلل ولا شاذ هو الصحيح لذاته فأدخل في التعريف ما يخرج به المتواتر قطعا وأما تعريف الجمهور فإنه يمكن دخول المتواتر فيه لو لم يصرحوا بأنهم لم يقصدوا دخوله فيه وما ذكر من أنه قد وجد في المتواتر ما لا سند له أصلا أو ما له سند ولكن فيه مقال قد يقال إنه نادر وخروج الصور النادرة من التعريف قد أجازها بعض العلماء"³.

¹. توجيه النظر، طاهر الجزائري، مرجع سابق، 210.

². مقدمة، ابن الصلاح، مرجع سابق، 14.

³. توجيه النظر، طاهر الجزائري، مرجع سابق، 211، 212.

. وقد قال صاحب "قضاء الوطر"

. "منها: أن المتواتر صحيح مجمع عليه، ولا يشترط في رجاله شيء مما ذكره، وأجيب بخروجه بخبر الآحاد؛ إذ هو المقسم، وبأن الكلام فيما استفيد غلبة الظن بصدق روايته من صفاتهم"¹.
. ومنه يمكن القول أن ما أجاب به المناوي صحيح وهو أن "في وجود حديث متواتر لا يجمع هذا الشرط توقف"، وقد أدخل الحافظ المتواتر في حدّ الصحيح لذاته، لكن قوله هذا فيه نظر.

¹. قضاء الوطر، ابراهيم اللقاني، مرجع سابق، 681.

المطلب الرابع: اعتراضه على تفاوت رتب الصحيح، وبعض أمثله في مراتب أصح الأسانيد.

الفرع الأول: تفاوت رتب الصحيح

نص ابن حجر:

"وتفاوت رتبه أي الصحيح من حيث هو بتفاوت هذه الأوصاف المقتضية للتصحيح في القوة"¹.

"نص المناوي":

واستشكل ذلك ابن قطلوبغا فقال: "لا أعلم بعد تمام رتبة دون التمام لا يوجد الحد فيطلب تصوير هذه الأوصاف وكيف تتفاوت؟"².

المناقشة والترجيح:

و أجب بأن ضمير "رتبه" المطلق الصحيح، لا لخصوص الصحيح لذاته، قلت: بل لو سلمناه كان الكلام صحيحاً أيضاً، ظاهر التصوير؛ لأنّ العدالة مقولة بالتشكيك كالضبط أيضاً، وقد علمت حالة تفاوت الضبط فيما مرّ على أن المصنّف لم يعتبر التمام في غير الضبط.

. فإن قلت: فقد اعتبر من صفات القبول أعلاها.

قلت: هو مقول بالتشكيك أيضاً؛ فلا تغفل.

قوله: (أي: الصحيح): لم يقل: لذاته؛ لعل للإشارة إلى أنّ تفاوت الرتب لا يختص به، بل يُشارك فيه الصحيح لغيره أيضاً، وعليه فيكون الضمير عائداً على المقيّد بدون قيده"³.

¹ نزهة النظر، بن حجر، مرجع سابق، 206.

² اليواقيت والدرر، المناوي، مرجع سابق، 219.

³ قضاء الوطر، ابراهيم اللقاني، مرجع سابق، 683، 684.

وقال "القاري في شرح النخبة":

. "أن المراد بالتمام تمام نوعي لا شخصي.

. "والمراد بالأوصاف: العدالة، والضبط، وغيرها".

قال المحشي: ظاهر كلامه مُشعر بأن كل واحد من هذه الأوصاف قابل للقوة والضعف، وفي

كون تام الضبط وعدم الشذوذ كذلك نظر يُعرف بالتأمل.

. وهذه الأوصاف فإنها لما كانت أي بنفسها. (مفيدة لغلبة الظن الذي عليه) أي على الظن.

(مدار الصحة)

. نقل تلميذه أن المصنف قال: الغلبة ليست بقيد، وإنما أردت دفع توهم إرادة الشك لو عبّرت

بالظن.. ولا شك أن الغلبة قيد معتبر لكنه من مفهوم الظن إذ لا يطلق غالبا إلا على الطرف

الراجح باعتبار معناه الحقيقي، ولكن قد يطلق مجازا ويُراد بها الشك كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ

الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾ [يونس: 36] وقد يُطلق ويُراد به اليقين كقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ

يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ﴾ [البقرة 46] فذكر الغلبة لدفع المجاز.

والحاصل: أنه لما كان بناء صحة الحديث على الظنّ الحاصل من الصفات المشروطة المتفاوتة في

إفادة الظن، لزم أن تكون للصحة مراتب متفاوتة فاندفعت المناقشة في لزوم والمفهوم من

قوله (اقتضت)¹

2. وقوله: "(وإذا كان كذلك فما يكون رواته في الدرجة العليا من العدالة والضبط

وسائر الصفات التي توجب الترجيح، كان أصح مما دونه)".

. واستشكل: "بأن هذا شيء لا ينضبط، ولم يعتبروه في الصحابة فكيف بغيرهم؟ ثم الأحاديث

الصحيحة التي لم تبلغ رواها إلى تلك الدرجة؟"¹.

¹ شرح نخبة الفكر، القاري، مرجع سابق، 256، 257.

وقد أجيب:

. على قوله: "هذا شيء لا ينضببط": فقال "القاري" بأن: "عدم الانضباط لا يضر"².
. وأما قوله: "ولم يعتبروه في الصحابة" فجوابه: أن عدالتهم لما كانت ثابتة على أكمل الوجوه، إذ مرتبة أدناهم أرفع من رتبة أعظم العظماء من غيرهم، وكانت غاية الأمر فيهم أن يساوا ابن شهاب مثلاً، ولا يُتصور نزولهم عنه بحال؛ لم يلتفتوا إلى إجراء ذلك فيهم مع كونهم مشمولين ببركة صحبتهم له ﷺ، مشرقة عليهم أنوار طلعت بهية، قرين عهدهم بسماعهم منه مشافهة من غير واسطة، فلم يخش منهم ما خشي من غيرهم من عدم الحفظ، وكثرة النسيان، واحتمال الكذب، وغير ذلك³.

. الفرع الثاني: اعتراضه على بعض أمثله في مراتب أصح الأسانيد

اعترض عليه من عدة أوجه.

"نص ابن حجر":.

1. في قوله:

. "ودونها في الرتبة: كرواية بُريد بن عبد الله بن أبي بردة عن جده عن أبيه أبي موسوكحماد

بن سلمة، عن ثابت، عن أنس"⁴.

. قول المناوي:

¹. اليواقيت والدرر، المناوي، مرجع سابق، 219.

² شرح نخبة الفكر، القاري، مرجع سابق، 258.

³ قضاء الوطر، ابراهيم اللقاني، مرجع سابق، 687.

⁴ نزهة النظر، لابن حجر، مرجع سابق، 207.

. نقل استشكال الشيخ قاسم: "بأن بريد بن عبد الله إن كانتام الضبط فلا يصح جعله في المرتبة التي هي أدنى مما فوقها، وإن لم يكن تام الضبط فليس حديثه بالصحيح فلم يدخل في أصل القسمة، وكحمد بن سلمة بن دينار البصري عن ثابت بن أسلم البناني عن أنس بن مالك. وفيه الإشكال المتقدم"¹.

. وقد أجاب "القاري" على ما استشكله "الشيخ قاسم" بقوله:

"قلت: هو تام وغيره أتم وأصح، ولذا يصح: الصحيح وأصح"².

. ومما يجيب على الإشكال: قول صاحب قضاء الوطر.

. "وهو مبني على ما سمح التنزل له مما تكرر تكرارا فاحشا، في توقفه في معرفة تمام الضبط، وقد أشرنا إلى إيضاحه حسب الطاقة.

. وبُريد: ثقة عدل، يخطئ قليلا، فلأجل تخطئه، وإن قل نزل عن الرتبة العليا، ولقلته ارتفع عن أهل الرتبة الدنيا، ولثبوت تمام الضبط في الجملة أسوة أمثاله، حيث لم يفحش خطأه؛ عدّ حديثه في الصحيح.

. ومثله يجري في حمّاد؛ سواء بسواء، وكذلك العلاء ومحمد بن إسحاق"³.

2. وفي قوله:

"ودونها في الرتبة: كسهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة . وكالعلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة.

. فإن الجميعيشملهم اسم العدالة والضبط"⁴

¹ اليواقيت والدرر، المناوي، مرجع سابق، 222، 223.

² شرح نخبة الفكر، القاري، مرجع سابق، 261.

³ قضاء الوطر، إبراهيم اللقاني، مرجع سابق، 694.

⁴ نزهة النظر، لابن حجر، مرجع سابق، 207.

نقل الشيخ المناوي كذلك اعتراض الشيخ قاسم: "بأن هذا ظاهر في أن المعبر في حد

الصحيح مطلق الضبط لا الموصوف بالتمام فينا في ما قدمته"¹.

. وأجاب على ذلك:

. القاري في شرح النخبة: بقوله:

. "أن قوله: (يشملهم اسم العدالة، والضبط) أي أصلهما الكافيين في أصل الصحة. والمراد

بالضبط: تمام الضبط، واللام للعهد"².

. وقد أجاب صاحب قضاء الوطر بقوله:

. قلت: مقاله ممنوع:

. أما أولا: فلجعل ماسبق قرينة على إرادة المضاف، أي: وتتمام الضبط.

. ثانيا: فلأن "ال" في "الضبط" للعهد أو للكمال.

. ثالثا: فلو سلّمنا له ما هو مدندن على اعتباره من مطلق الضبط، فماذا يقول في الحديث

الحسن، كيف يتميز عنده عن الصحيح مع فرق القوم بينهما بهذا³.

3. وفي قوله:

"إلا أن للمرتبة الأولى من الصفات المرجحة ما يقتضي تقديم روايتهم على التي تليها. أي

على رواية أهل المرتبة التي بعدها وفي التي تليها من قوة الضبط ما يقتضي تقديمها على

الثالثة"⁴.

¹اليواقيت والدرر، المناوي، مرجع سابق، 224.

². شرح نخبة الفكر، القاري، مرجع سابق، 261.

³ قضاء الوطر، إبراهيم اللقاني، مرجع سابق، 696.

⁴. نزهة النظر، لابن حجر، مرجع سابق، 207.

. نقل كذلك هنا: اعتراض تلميذه ابن قطلوبغا : "بأن مناظرة أبي حنيفة مع الأوزاعي معروفة رواها الحارثي وغيره"¹.

. وقد أجيب:

بأنها: لا تنافي ما ذكره الشيخ من التفضيل على وجه التفصيلين العدول من الرواة، غاية أن الإمام اختار الترجيح بالفقه الذي هو استناد الاعتماد، والأوزاعي اختار علو الإسناد وقد ذكرها ابن الهمام.

وهي: " أن الإمام أبا حنيفة اجتمع والأوزاعي في دار الخناطين بمكة، فقال الأوزاعي لأبي حنيفة: ما بالكم لا ترفعون أيديكم في الصلاة عند الركوع وعند الرفع منه؟ فقال أبو حنيفة: لأجل أنه لم يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه شيء، قال: كيف لا يصح، وقد حدثني الزهري، عن سالم، عن أبيه، عن صلى الله عليه وسلم: « أنه كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة، وعند الركوع، وعند الرفع منه»².

فقال له أبو حنيفة: حدثنا حماد، عن إبراهيم، عن علقمة والأسود، عن ابن مسعود: «لا يرفع يديه إلا عند افتتاح الصلاة، ولا يعود شيء من ذلك»³.

، فقال الأوزاعي: أحدثك عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، وتقول: حدثني حماد، عن إبراهيم! فقال له أبو حنيفة: كان حماد أفقه من الزهري، وكان إبراهيم أفقه من سالم، وعلقمة ليس بدون

¹ . اليواقيت والدرر، المناوي، مرجع سابق، 225.

² سنن، الترمذي، مرجع سابق، أخرجه بلفظ، «إذا افتتح الصلاة يرفع يديه حتى يحاذي منكبيه، وإذا ركع، وإذا رفع رأسه من الركوع»، باب رفع اليدين عند الركوع، 2/ 35 / 255.

³ سنن، النسائي، تحق: عبد الفتاح أبو غدة، (ط:2)، مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب، 1406 - 1986)، أخرجه من طريق: عبد الله بن المبارك، عن سفيان، عن عاصم بن كليب، عن عبد الرحمن بن الأسود، عن علقمة، بلفظ: «فقام فرفع يديه أول مرة ثم لم يعد»، كتاب الافتتاح، باب ترك ذلك، 2/ 182/ 1026.

ابن عمر في الفقه، وإن كانت لابن عمر صحبة، أو له فضل صحبة، فالأسود له فضل كثير، وعبد الله هو عبد الله، فسكت الأوزاعي¹.

. فرجح بفقهِ الرواة كما رجع الأوزاعي بعلو الإسناد، وهو (أي الترجيح بالفقه)، المذهب المنصور عندنا².

4. وقوله:

. "ويلتحق بهذا التفاضل ما اتفق الشيخان على تخريجه بالنسبة لما انفرد به أحدهما"³.

قال المناوي وقد قال المؤلف:

. "ما انفرد به البخاري راجح - أيضا - لترجيح أفضليتهما فإنهم إذا قصرُوا اختلافهما عليهما استفيد مرجوحية غيرهما، وترجيحهما - أي البخاري ومسلم - إذا اتفقا، وأفاد تصريح الجمهور بتقديم البخاري. كذا قاله في تقريره حين قرئ عليه الكتاب.

. اعترضه: العلامة قاسم: (ليس في هذا أكثر مما في الشرح في المعنى لكن في اللفظ)⁴.

. وأجيب عنه بأن: "زيادة المبني تدل على زيادة المعنى، فأقل ما يكون أنه أوضح ما أغلق في الشرح"⁵.

¹مسند، أبي حنيفة، رواية الحصكفي، أبو حنيفة النعمان، تحق: عبد الرحمن حسن محمود، (د:ط، الآداب - مصر د:ت)، كتاب الصلاة.

² شرح نخبة الفكر، القاري، مرجع سابق، 262، 263.

³. نزهة النظر، لابن حجر، مرجع سابق، 207.

⁴. اليواقيت والدرر، المناوي، مرجع سابق، 229.

⁵. شرح نخبة الفكر، القاري، مرجع سابق، 267.

المطلب الخامس: اعتراضه في المفاضلة بين الصحيحين من خلال "شروطهما" "ورواتهما".

الفرع الأول: اعتراض على جواب الحافظ في ما نقله في تفضيل مسلم على البخاري.. "نص ابن حجر":

"وأما ما نقل عن أبي علي النيسابوري، أنه قال: ما تحت أديم السماء أصح من كتاب مسلم، فلم يصح بكونه أصح من صحيح البخاري؛ لأنه إنما نفى وجود كتاب أصح من كتاب مسلم؛ إذ المنفي إنما هو ما تقتضيه صيغة "أفعل"، من زيادة صحة في كتاب شارك كتاب مسلم في الصحة، يمتاز بتلك الزيادة عليه، ولم ينفالمساواة"¹

. قول المناوي:

. وقد اعترض المناوي على جواب ابن حجر على الاعتراض الذي أورده:

"فقال: قال المصنّف: فإن قيل إنّ العرف يقتضي في نحو قولنا ما في البلد أعلم من زيد ينفي من يساويه أيضا. قلنا لا نسلم أن عرفهم كان كذلك".

. وأورد كذلك اعتراض الشيخ قاسم حيث قال: ويرده قول النسفي في "العمدة" أن المصطفى قال: " ما أطلعت شمس ولا غربت على أحد بعد النبيين أفضل من أبي بكر ". قال النسفي: فهذا يقتضي أن أبا بكر أفضل من كل من ليس بنبي أيضا"².

. المناقشة والترجيح:

. وأجاب عن ذلك البقاعي بقوله:

¹نزهة النظر، ابن حجر، مرجع سابق، 208.

²البواقيت والدرر، المناوي، مرجع سابق، 232.

"ومثل هذا الكلام وإن كان ظاهره نفى أفضلية الغير، لكن إنما ينساق لإثبات أفضلية المذكور. ولهذا أفاد أن أبا بكر أفضل من أبي الدرداء، والسر في ذلك أن الغالب من حال كل اثنين هو التفاضل دون التساوي، فإذا نفى أفضلية أحدهما ثبت أفضلية الآخر"¹.

. ثمقال المناوي:

. "قال المؤلف: "سلمنا لكن يجوز إطلاق مثل هذه العبارة وإن وجد مساوٍ إذ هو مقام مدح ومبالغة وهو يحتمل مثل ذلك"².

. وتعقبه الشيخ قاسم: "بأنّ هذا يفوت فائدة اختصاصه بالذكر حينئذٍ وهو خلاف المقصود".

. وقد أجاب المناوي عن ذلك بقول الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه: "ما بالبصرة أعلم من بشرين الفضل، أما مثله فعسى يقتضى أن عرفهم كان كذلك"³.
. وقال البقاعي أيضاً في شرح الألفية:

"أن عبارة أبي علي تدل على الترجيح دلالة صريحة، وليس هي كذلك؛ فإنه عبر بقوله: ((ما تحت أديم السماء أصح من كتاب مسلم))، وهذا محمول على نفى الأرجحية في الصحة حملاً ظاهراً، لا على نفى ما يساويه فيها، كما حرره شيخنا في شرح النخبة .
ويؤيده قول الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه: (ما بالبصرة أعلم من بشرين الفضل، أما مثله فعسى..

فهذا يدل على أن عرفهم في ذلك الزمان ماشٍ على قانون اللغة، وأنهم يفهمون من تعبير أحدهم بهذه الصيغة، ما يفهم من تعبير النبي - صلى الله عليه وسلم - بها في قوله الذي رواه

¹النكت الوافية بما في شرح الألفية، البقاعي، تحق: ماهر ياسين الفحل، (د:ط: مكتبة الرشد ناشرون، 1428هـ. 2007م)، 118.

²اليواقيت والدرر، المناوي، مرجع السابق. 232.

³المرجع نفسه، 233.

الترمذي وابن ماجه عن عبد الله بن عمرو - رضي الله عنه - : «ما أظلت الخضراء، ولا أقلت الغبراء من ذي لهجة أصدق من أبي ذر»¹ من أن ذلك لا يقتضي رجحانه في الصدق على الصديق مثلاً، والله أعلم.

وعليه: فإن كان الأمر كذلك، فيما تقتضيه صيغة أفعل جواباً له، لكن لا بد أن تعرف أن ذلك غير متعين في هذه الصيغة، أي: أنها دائماً لا تنفي إلا الرجحان، بل الحق أنها تارة تستعمل على مقتضى أصل اللغة فتتفي الزيادة فقط، وتارة على مقتضى ما شاع من العرف، فتتفي المساواة.

وقول الإمام أحمد يدل على هذا؛ لأن معناها لو كان متعينا في الأمر الأول ما احتاج إلى الاستدراك².

. الفرع الثاني: اعتراضه على شرط البخاري من حيث اتصال السند.

" نص ابن حجر:"

"وما ألزمه به ليس بلازم لأن الراوي إذا ثبت له اللقاء مرة فلا يجري في روايته احتمال أن لا يكون قد سمع لأنه يلزم من جريانه أن يكون مدلساً والمسألة مفروضة في غير المدلس"³:

. قول المناوي:

نقل المناوي اعتراضين عليه :

¹ أخرجه الترمذي في سننه، مرجع سابق، باب مناقب أبي ذر الغفاري رضي الله عنه، 3801/669/5، وابن ماجه في سننه، تحق: محمد فؤاد عبد الباقي، (د:ط، دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي، د:ت)، باب في فضائل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، 156/55/1.

²النكت الوفية، البقاعي، مرجع سابق، 113، 114 .

³نزهة النظر، ابن حجر، مرجع سابق، 208.

1. قول "الشيخ قاسم": "بأنّ الفرض أيضاً في عنعنة من لم يلق عدم التدليس، فلا احتمال"¹

المناقشة والترجيح:

. قال "المنائي": لكن قال المؤلف:

" إن شرط مسلم لا يسلم من الإرسال الخفي ما فيه، والذي قاله النووي أنه هناك غلبة الظن بالسمع وكذلك الإستقراء".

. وأجيب كذلك: "بأنّ المقدمة المبطلّة لاحتمال التدليس مطوية، وقوله والكلام في المدّيس مشيئة له يعني واحتمال التدليس بعيد جداً، لأنّ الكلام في غير المحكوم عليه بالتدليس والظاهر في حقه عدم التدليس لأنه مذموم.

. وأجيب عما ألزمه مسلم أيضاً بأنّ الراوي إذا ثبت لقاءه لمن عنعن عنه وشافهه له وكان بريئاً من تهمّة التدليس فالظاهر من حاله فيما أطلقه بلفظ "عن" الاتصال وعدم الإرسال حتى يتبين خلاف ذلك دليل ما لندرة الإرسال في هذه الصورة، بخلاف إرسال الراوي عن من لم يلقه فإنه كثير وأما لفظ "عن" فلا يلزم من عدم التوقف في ذلك عدم التوقف في هذا"².

الفرع الثالث: اعتراض على أرجحية البخاري على مسلم من خلال شروط الصحة.

"نص ابن حجر"

¹البواقيت والدرر، المنائي، مرجع سابق، 235.

²إمعان النظر، النصروري السندي، مرجع سابق، 56، 57.

. اعترض عليه من وجهين:

1. في قوله:

. "وأما رجحانه من حيث العدالة والضبط: فلأن الرجال الذين تكلم فيهم من رجال مسلم أكثر عدداً من الرجال الذين تكلم فيهم من رجال البخاري، مع أن البخاري لم يكثر من إخراج حديثهم، بل غالبهم من شيوخه الذين أخذ عنهم، ومارس حديثهم، بخلاف مسلم في الأمرين. وأما رجحانه من حيث عدم الشذوذ والإعلال: فلأنّ ما انتُقد على البخاري من الأحاديث أقل عدداً مما انتُقد على مسلم، هذا مع اتفاق العلماء على أن البخاري كان أجل من مسلم في العلوم، وأعرف بصناعة الحديث منه، وأن مسلماً تلميذه وخريجه ولم يزل يستفيد منه ويتبع آثاره، حتى لقد قال الدارقطني: "لولا البخاري لما راح مسلم ولا جاء"¹.

. قول المناوي:

أورد تعقيبات على ذلك

1. قول بعض المتأخرين: "بأنه لا يلزم من ذلك تفضيل التصنيف على التصنيف".

2. وقول الشيخ قاسم: "بأن ما ذكره يتضمن أرجحية البخاري على مسلم في كل من شروط الصحة التي هي الاتصال، والعدالة، والضبط، وعدم العلة والشذوذ وليس في جميع ما ذكر حجة، لأن قوله لا يجري في رواياته احتمال أن لا يكون سمع: إن أراد عقلاً فممنوع، وإن أراد اللازم المذكور فمثله في عننة المعاصر الذي لم يثبت عدم لقائه لمن عاصره على ما لا يخفى"².

. المناقشة والترجيح:

. وقال "القاري":

¹. نزهة النظر، لابن حجر، مرجع سابق، 208.

². اليواقيت والدرر، المناوي، مرجع سابق، 238.

"وبما حررنا اندفع قول تلميذه اعتراضا على المصنف في قوله: فلا يجري في روايته احتمال بأنه إن أراد عقلا فممنوع، وإن أراد اللازم المذكور، فمثله عن عنعنة المعاصر الذي لم يثبت عدم لقائه لمن عاصره على ما لا يخفى عن ذوي النهى.

إذ حاصل كلام الشيخ: أن العنينة وإن كانت تحتمل عدم السماع، إلا أنها لا تحتمل هنا غير السماع، وإلا يلزم أن يكون الراوي مدلسا، والمسألة مفروضة في غير المدلس لأن الكلام في الصحيح الذي هو من أقسام المقبول، والمدلس من أقسام المردود"¹.

2 . وفي قوله: "ومن ثم - أي ومن هذه جهة أرجحية وهي أرجحية شرط البخاري على غيره"².

. قال المناوي:

"ومن ثمّ متن وما بعده جعله المؤلف شرحاً"³.

. وقد تعقب البقاعي هذا الصنيع: " بأن الإشارة بـثم في المتن إنما هي إلى جهة تفاوت رتب الصحيح بتفاوت أوصاف رواته وغيرها من شروطه، ولا يحسن أن يزداد بالمتن جهة ما ذكرت إلا في الشرح. قال: فاللايق أن يقال أي ومن جهة تفاوت رتب الصحيح إلى آخره".

. المناقشة والترجيح:

. وأجاب عن ذلك القاري في شرح النخبة بقوله:

إشارة إلى ما ذكر من أن تفاوت مراتب الصحيح بحسب تفاوت الأوصاف. ولما كان هو الحجة في تقديم البخاري من الأرجحية المذكورة، فسر الجهة بما فسر، فاندفع ما قيل: من أنه جعل ثمة إشارة إلى أرجحية شرط البخاري، ولم تذكر في المتن، بل في الشرح، والأنسب بعبارة

¹ شرح نخبة الفكر، للقاري، مرجع سابق، 276.

² نزهة النظر، ابن حجر، مرجع سابق، 208.

³ البواقيت والدرر، المناوي، مرجع سابق، 241.

المتن، أن يقال في تفسير ثمة: أي من جهة أن تفاوت صحة الحديث بتفاوت الشروط. ولك أن تقول: ثمة في المتن كان إشارة إلى التفاوت المذكور، وبعد ما صير المتن والشرح كتاباً واحداً، فجعل ثمة إشارة إلى ما ذكر في الشرح فإنه أقرب¹.

الفرع الرابع: اعتراضه في الحكم على رواية الصحيحين.

"نص ابن حجر":

"ورواتهما قد حصل الاتفاق على القول بتعديلهم بطريق اللزوم فهم مقدمون على غيرهم في روايتهم، وهذا أصل لا يخرج عنهم إلا بدليل، فإن كان الخبر على شرطهما معاً كان دون ما أخرجه مسلم أو مثله"².

قول المناوي:

أورد الإمام المناوي في تعقبه على ابن حجر قول تلميذه "الشيخ قاسم".

فقال:

"والذي يقتضيه النظر أن ما كان على شرطهما وليس له علة مقدّم على ما أخرجه مسلم وحده، لأن قوة الحديث إنما هي النظر إلى رجاله لا بالنظر إلى كونه في كتاب كذا، فما ذكره المصنف شأن المقلد في الصناعة لا شأن العالم بما فتدبر".

نقل المناوي: قول المصنف ردّاً عليه فقال: "إنما قلت: أو مثله، لأن الحديث الذي يروى وليس عندهما جهة ترجيح على ما كان عند مسلم، وما كان عند مسلم جهة ترجيح من حيث أنه في الكتاب المذكور فتعادلاً، فلذلك قلت: أو مثله.

. ثمّ تعقبه الشيخ قاسم: بأن هذا مبني على ما تقدم من أن كون الحديث في كتاب فلان يقتضي ترجيحه على ما روي برجاله - وقد تقدّم ما فيه - .

¹ شرح نخبة الفكر، القاري، مرجع سابق، 282.

² نزهة النظر، ابن حجر، مرجع سابق، 76.

قال: فالذي ينبغي القول به أرجحية ما على شرطهما لما لم يخرجهما أحدهما، إذ لا ترجيح بكونه في الصحيح، وزعم أن ما في الصحيحين يتلقى بالقبول فرجح لذلك في حيز التهافت¹.
وقال القاربي: "تردد المصنف في أنه مثله، أو دونه. وجزم غيره بأنه دونه ولعل وجه الجزم فوت تلقي الأئمة بالقبول. ووجه ترده أن الدليل على تقديم كتاب مسلم تلقي الأئمة بالقبول، وقد قابله مجيئه على شرط البخاري فتردد نظرا إلى الوجهين. انتهى. وهو يرجع إلى كلام المصنف.
وقال المحشي: أو للتنويع، أو للترديد. وفيه أنه تردد ههنا في التأخير عن مسلم، والمساواة به. وجزم في المتن بالتأخير عن البخاري ومسلم. وقيل: جعل ما هو على شرطهما معا مؤخرا عما أخرجه البخاري قطعا، وتردد في تأخيره عما أخرجه مسلم، وهذا غير معقول بل الظاهر تقديمه على كل منهما منفردا، بل مساواته بما اتفقا عليه، وتأخيره عما اتفقا عليه لكونه فرعا له.
وأجيب بأن تفحصهما في هذا العلم غاية التفحص يقتضي أن يحكم بأن ما لم يخرجاه قد وجدا فيه شيئا من العلل الخفية التي لم يطلع عليها غيرهما، وإن كان على شرطهما ظاهرا، وأما أنه يجوز أن يوجد حديث لم يسمعه، فحسن الظن بهما يأباه، وفيه أنه ينفي أن يكون مثل البخاري، أو دونه"².

. الفرع الخامس: اعتراضه في تقديم ما هو على شرط البخاري على ما هو على

شرط مسلم، وعلى ما قدمه من مثال للترجيح بينهما.

نص ابن حجر:

1. في قوله:

¹اليواقيت والدرر، المناوي، مرجع سابق، 245.

²شرح نخبة الفكر، القاري، مرجع سابق، 286.

"وإن كان على شرط أحدهما، فيقدم شرط البخاري وإن كان على شرط أحدهما فيقدم شرط البخاري وحده على شرط مسلم وحده تبعا لأصل كل منهما. فخرج لنا من هذا ستة أقسام تتفاوت درجاتها في الصحة. وثم قسم سابع، وهو ما ليس على شرطهما اجتماعا وانفرادا"¹.

قول المناوي:

. نقل في ذلك اعتراض "الكمال بن أبي شريف":

"قال: وقد يقال: بقي ثامن وهو الحسن عند من يعدُّه صحيحا فإنه دون ما ذكر من الأقسام. وأورد عليه - أيضا - أقسام أخرى:

1 - أحدها: التواتر.

ورد بأنه لا يُعتبر فيه عدالة، والكلام في الصحيح بالتعريف المتقدم.

2 - الثاني: المشهور.

قال المؤلف: وهو وارد قطعاً. قال: وأنا متوقف في رتبته، هل هي قبل المتفق عليه أو بعده؟

3 - الثالث: ما أخرجه بقية الستة.

وأجيب: بأن من لم يشرط الصحيح في كتابه لا يزيد بتخرجه للحديث قوة، قال الحافظ العراقي: لكن ما اتفق الستة على توثيق رواته أولى بالصحة مما اختلفوا فيه، وإن اتفق عليه الشيخان.

4 - الرابع: ما فقد شرطاً (كالاتصال) عند من يسميه صحيحاً.

5 - الخامس: ما فقد تمام الضبط ونحوه مما ينزل إلى رتبة الحسن عند من يسميه صحيحاً.

6 - قال المؤلف: وما أخرجه الستة إلا واحداً منهم.

7 - وكذا ما أخرجه الأئمة الذين التزموا الصحة.

¹ نزهة النظر، ابن حجر، مرجع سابق، 209.

ونحو هذا إلى أن تنتشر الأقسام فتكثر حتى يعسر حصرها¹.

المناقشة والترجيح:

قال "البقاعي" في "النكت الوفية": قال الشيخنا: ولا يرد منها إلا المشهور، وهو إيراد الحافظ صلاح الدين العلائي، وأنا متوقف في رتبته، هل هي قبل ما اتفقا عليه أو بعده؟ وأما المتواتر فلا يرد؛ لأنه لا يشترط فيه عدالة الرّواي، وكلامنا في الصحيح الذي سبق تعريفه، سلمنا وروده، ولا يوجد متواتر إلا وهو فيهما، أو في أحدهما.

. "وأما ما أخرجه الستة وهو إيراد الحافظ علاء الدين مغلطاي، فلا يرد أيضا؛ لأنه قسم، لا قسيم، فإن ما أخرجه لا يخلو إما أن ينفردا به، أو يوافقهما عليه غيرهما، فهو حينئذ قسم مندرج تحته، وتلك الأقسام متباينة من كل وجه، فلا يرد عليها إلا ما كان مبينا لكل منها. قال: وعلى طريق التنزل فكان ينبغي أن يقال: ما أخرجه الستة، ثم ما أخرجه إلا واحدا منهم، وكذا ما أخرجه الأئمة الذين التزموا الصحة، ونحو هذا إلى أن تنتشر الأقسام، فتكثر حتى يعسر حصرها)).

. ثم "قال البقاعي": الذي يظهر لي - ولم أفهم غيره بعد محاورة كبيرة من شيخنا - أن هذا وارد؛ لأن قولنا: ما أخرجه الستة، ثم ما أخرجه إلا واحدا وزان قولنا ما أخرجه الشيخان، ثم ما أخرجه أحدهما، وقولنا: ما أخرجه الشيخان دون ما اتفق عليه الستة، وزان قولنا: ما أخرجه أحد الشيخين دون ما اتفقا عليه، والله أعلم".

لكن قال شيخنا في هامش كتاب النكت: ((من لم يشترط في كتابه الصحيح لا يزيد تحريجه للحديث قوة، نعم ما اتفق الستة على توثيق روايته، أولى بالصحة مما اختلفوا فيه، وإن اتفق عليه الشيخان))، وكلامه غير مسلم، أولا وآخرا، أما أولا؛ فلأن أصحاب السنن، وإن لم يشترطوا الصحيح، فإن لكون نفوس الأمة إليهم، وطمانينتها بهم وقعا عظيما، يفيد ما أخرجه في

¹البواقيت والدرر، المناوي، مرجع سابق، 246، 247.

كتبهم قوة إذا صح سنده لجلالتهم في النفوس، والقطع بإمامتهم، مع كون كتبهم مبنية، فهم فيما أخرجوه فيها في معرض الاحتجاج به، وأما آخرا؛ فلأن إجماعهم على توثيق الرجال لا يعاد؛ لاتفاق الأمة على صحة المتن، والله أعلم.

وأما الاثنان الآخرا فلا يردان، لأن الكلام في الصحيح الذي سبق تعريفه. وفائدة هذا التقسيم تظهر عند الترجيح"¹.

2. وفي قوله:

"كما لو كان الحديث عن مسلم مثلا وهو مشهور قاصر عن درجة التواتر لكن حفته قرينة صار بها يفيد العلم، فإنه يقدم على الحديث الذي يخرج البخاري إذا كان فردا مطلقا"².

قول المناوي:

أورد المناوي اعتراضا: بأن الكلام في المقبول من الأحاد.

. وفي هذا قول النصروري السندي في كتابه إمعان النظر:

أقول: إذا كان الثاني عزيزا أو مشهورا غير محتف بالقرائن فالتقديم متيقن أيضا لأن المفيد للعلم أقوى مما ليس بمفيد له قطعا، وكذا إذا كان الأول عزيزا أو غريبا والثاني غير محتف بالقرائن. مطلقا بيان الإطلاق. وليس المراد منه الفرد المطلق المقابل للفرد النسبي، أي حديث مسلم الموصوف بالأوصاف المذكورة فائق على القسمين لا على القسم الأول فقط³.

. وكما قال "القاري" في شرح النخبة:

¹النكت الوفية، البقاعي، مرجع سابق، 157، 158.

²نزهة النظر، ابن حجر، مرجع سابق، 209.

³إمعان النظر، النصروري السندي، مرجع سابق، 63.

. "والحاصل: أنه إنما جزم بتقديم حديث مسلم إذا كان في المرتبة العليا من جميع الجهات على حديث البخاري إذا كان في المرتبة السفلى من جميع الجهات، وباقي المراتب لا يجزم منها بالتقديم، بل إما التقديم، أو المساواة، أو العكس في التقديم"¹.

¹ شرح نخبة الفكر، القاري، مرجع سابق، 290.

المبحث الثالث: تعقبات الإمام المناوي على ابن حجر

في مسائل متعلقة بمصطلح "الحسن".

المطلب الأول: اعتراضه على ضابط الخفة في الحديث الحسن.

المطلب الثاني: اعتراضه على حكم العمل بالحديث الحسن.

المطلب الثالث: اعتراضه في تفصيل قول الترمذي

"حسن صحيح".

المبحث الثالث: تعقبات الإمام المناوي على ابن حجر في مسائل متعلقة بمصطلح "الحسن".

المبحث الثالث: تعقبات الإمام المناوي على ابن حجر في مسائل متعلقة بمصطلح "الحسن".

تمهيد: يُعد الحديث الحسن النوع الثاني من أنواع الحديث النبوي، وقد وقع اختلاف في تعريفه، وهو لما توسط بين الصحيح والضعيف أخذ مرتبة الحسن، فهو أدنى من الصحيح رتبة، إلا أنه أقوى من الضعيف وأعلى منه رتبة.

المطلب الأول: اعتراضه على ضابط الخفة في الحديث الحسن.

نص ابن حجر:

"فإن خف الضبط، أي قل يقال: خف القوم خفوفًا: قلوا . والمراد مع بقية الشروط المتقدمة في حد الصحيح فهو الحسن لذاته، لا لشيء خارج، وهو الذي يكون حسنه بسبب الإعتضاد، نحو حديث المستور"¹.

قول المناوي:

. أورد هنا كذلك قول تلميذه "الشيخ قاسم" متعقبا عليه فقال:

"بأن ما ذكره لا يحصل به تمييز الحسن عن غيره، لأن الخفة المذكورة غير منضبطة".

. المناقشة والترجيح:

. اعترض عليه في قوله: (فإن خف الضبط): فهو الحسن لذاته.

. وقد أجاب القاري على ما اعترض به على الحافظ:

بقوله: ويمكن دفعه بأن انضباطه مبني على العرف، أو على المشهور والمستور، كما قالوا في

العدالة، أو على العلم بالتتابع في رواياته، ويدل عليه قوله:

(أي قل) أي ظهر قلة ضبطه. ولما كان استعمال الخفة بضد الثقل مشهورا، وبمعنى القلة قليل

الوجود احتاج إلى بيان فقال:

¹ نزهة النظر، ابن حجر، مرجع سابق، 210 .

المبحث الثالث: تعقبات الإمام المناوي على ابن حجر في مسائل متعلقة بمصطلح "الحسن".

(يقال: خفّ القوم خفوفاً: أي: قلوا) ويؤيده ما في " القاموس ": الخف بالكسر الخفيف، والجماعة القليلة. وكأن الخفة استعملت في الكيفية، والكمية¹.

. لكن قال الصنعاني: "والجواب بأنه مبني على العرف أو على المشهور غير نافع إذ لا عرف في مقدار خفة الضبط"².

. وقيل أن قوله غير مقبول؛ لأن التّفاوت بين مراتب الجرح والتعديل، ومعرفة منزلة كل مرتبة وما تحويه من عبارات كل هذا معروف مشهور، وهم وإن لم يقولوا فلان خفيف الضبط؛ فقد عبروا بما يدل على ذلك، والناظر في كتب الرجال وأحكام الأئمة على التّرواة وترجيحهم راوياً على آخر لقوة الضبط وخفته؛ لا يكاد يتردد في رد كلام الصنعاني . رحمه الله . أما من كان له اصطلاح خاص في عبارة من العبارات؛ فإن ذلك لا يؤثر على العرف العام، والله أعلم³.

. ومنه: يمكن أن يوجه قول الحافظ: "فإن خف الضبط".

1. بناء على ما قاله "القاري" بأنه مبني على العرف.

2. "أن معرفة ذلك تكون بالرجوع إلى سلم الجرح والتعديل؛ لمعرفة ألفاظ هذه المرتبة. وبالتالي قول الحافظ لا إشكال فيه. والله أعلم"⁴.

¹ شرح نخبة الفكر، القاري، مرجع سابق، 293.

² توضيح الأفكار، الصنعاني، مرجع سابق، 85/2 .

³ الإشكالات الواردة على تعريف الحافظ بن حجر للحديث الحسن والجواب عنها، أبي الحسن المأري،

(www.startimes.com)، 01 / 05 / 2012، 17:27.

⁴ المرجع نفسه.

المطلب الثاني: اعتراضه على حكم العمل بالحديث الحسن.

نص ابن حجر:

"وهذا القسم من الحسن مشارك للصحيح في الاحتجاج به، وإن كان دونه، في القوة"¹.

قول المناوي:

وفي هذا المقام أورد المناوي استشكال ابن دقيق العيد فقال:

"وما ذكر من أن الحسن يحتج به مشكل، لأنه ثم أوصاف يجب معها قبول الرواية إذا وجدت فإن كان هذا المسمى بالحسن مما وجدته فيه على أقل درجاته التي يجب معها القبول فصحيح، وإن لم توجد لم يجز الاحتجاج به وإن سمي حسنا، إلا أن يريد الأمر الاصطلاحي بأن يقال: إن هذه الصفات لها مراتب ودرجات فأعلاها يسمى صحيحا وأدناها يسمى حسنا، وحينئذ يرجع الأمر إلى الاصطلاح ويكون الكل صحيحا"².

المناقشة والترجيح:

بعد ذكر الإمام المناوي استشكال ابن دقيق العيد قال: "وقضية كلام المؤلف كما قاله بعض المحققين أن الحسن لخارج لا يحتج به".

ثم قال: لكن يخالفه إطلاق التقريب، كأصله حيث قال: الحسن كالصحيح في الاحتجاج به وإن كان دونه في القوة. ولا يدع في الاحتجاج بحديث له طريقان، ولو انفرد كل منهما لم يكن حجة كما في مرسل ورد من وجه آخر مسندا، أو وافقه مرسل آخر بشرطه كما ذكره ابن الصلاح"³.

¹ نزهة النظر، ابن حجر، مرجع سابق، 210.

² اليواقيت والدرر، المناوي، مرجع سابق، 255.

³ اليواقيت والدرر، المناوي، مرجع سابق، 255.

وقد قال الحافظ في النكت:

"أن ابن الصلاح وغير واحد نقلوا الاتفاق علماً الحديث الحسن يحتج به كما يحتج بالصحيح وإن كان دونه في المرتبة¹.

. وقد قال "طاهر الجزائري" في كتابه توجيه النظر:

"قد ثبت اختلاف الأئمة في معناه حين إطلاقه فلا يسوغ إطلاق القول بالاحتجاج به بل لا بد من النظر في ذلك فما كان منه منطبقاً على الحسن لذاته ساغ الاحتجاج به وما كان منه منطبقاً على الحسن لغيره ينظر فيه فما كثرت طرقه يسوغ الاحتجاج به وما لا فلا"².

ولذلك فالحسن: "كالصحيح في الاحتجاج به، وإن كان دونه في القوة، ولذلك احتج به جميع الفقهاء، وعملوا به، وعلى الاحتجاج به معظم المحدثين والأصوليين، إلا من شذ من المتشددين"³، وبه قال محمود الطحان في كتابه "تيسير مصطلح الحديث"، وهو ما يجيب على ما استشكله ابن دقيق العيد.

¹. ينظر: النكت، لابن حجر، مرجع سابق، 401.

². توجيه النظر، طاهر الجزائري، مرجع سابق، 361.

³. تيسير مصطلح الحديث، محمود الطحان، (ط:10، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، 1425هـ-2004م)، 58.

المطلب الثالث: اعتراضاته في تفصيل قول الترمذي "حسن صحيح"

وذلك من عدّة أوجه:

الفرع الأول: في التردد الحاصل من الأئمة في حال ناقل الحديث من خلال وصفه بأحد الوصفين.

نص ابن حجر:

1. في قوله: "فللتردد الحاصل من المجتهد في الناقل هل اجتمعت فيه شروط الصحة أو قصر عنها، وهذا حيث يحصل منه التفرد بتلك الرواية"¹.

قول المناوي:

أورد المناوي تعقيب الشيخ قاسم فقال: "يرد عليه ما إذا كان المنفرد جمع شروط الصحة عندهم"².

المناقشة والترجيح:

وقد قال القاري في شرحه:

. "والمراد بالناقل ناقل المقبول كما يدل عليه قوله: فإن جمعا، فلا يرد أنه عند عدم شروط الصحة ليس مخصوصا بالحسن، بل حسن أو ضعيف، وقد أجاب بعض عن أصل السؤال بأن المراد: حسن لذاته صحيح لغيره، وقيل: حسن لفظا، أو لغة صحيح إسنادا أو صناعة"³. وهذا الجواب (حيث يحصل منه) أي من الناقل (التفرد بتلك الرواية) بأن لا يكون ناقلها إلا أن يحمل على حصول التفرد منه باعتبار العلم"⁴.

¹ نزهة النظر، ابن حجر، مرجع سابق، 79.

² اليواقيت والدرر، المناوي، مرجع سابق، 260.

³ شرح نخبة الفكر، للقاري، مرجع سابق، 300.

⁴ إمعان النظر، النصروري السندي، مرجع سابق، 68.

2 . وفي قوله: " وعرف بهذا الجواب من استشكل الجمع بين الوصفين، فقال: الحسن قاصر عن الصحيح، ففي الجمع بينهما إثبات لذلك القصور ونفيه!"¹.
قول المناوي:

. أورد رأي ابن حجر: فقال: "قال المصنف: في تقريره لذلك حين قرئ عليه الشرح:

استشكل الجمع بينالصحة والحسن، فأجيب بأنه بحسب إسنادين:

1 . فأورد أنه يقول: حسن صحيح لا نعرفه إلا من هذا الوجه.

2 . ومنهم من أجاب بالترادف في المعنى، قيل يُرَدُّ بأصل القسمة"² .

وفي هذا اعتراض للشيخ قاسم بقوله: "ليس بشيء بل إنه خلاف المتعارف وهذا الجواب عن

قول من وفق بأن الحُسْن في اللفظ، والصحة في السند لا ما قيل إنه يدخل فيه الضعيف".

قال القاري: وقيل: بأنه يرد بأصل التشبيه"³.

الفرع الثاني: تعقبه في توجيه قول الترمذي حسن صحيح.

نص ابن حجر:

. "وإلا إذا لم يحصل التفرد فإطلاق الوصفين معا على الحديث يكون باعتبار إسنادين:

أحدهما صحيح، والآخر حسن"⁴.

قول المناوي:

. ذكر تعقيب تلميذه الشيخ قاسم:

" بأنه يرد عليه ما إذا كان كلا الإسنادين على شرط الصحيح. قال: ومن تتبع وجد صدق

ما قلت فيهما.

¹. زهة النظر، ابن حجر، مرجع سابق، 79.

². البواقيت والدرر، المناوي، مرجع سابق، 261.

³. شرح نخبة الفكر، للقاري، مرجع سابق، 301.

⁴. زهة النظر، ابن حجر، مرجع سابق، 211.

ووافقه (على ذلك) غيره فقال: يرد عليه ما إذا كان الإسنادان على شرط الصحيح، أو كان المنفرد جامعا لشروط الصحة"¹.

. المناقشة والترجيح:

. وقد أجاب ابن الصلاح بقوله: "أن ذلك راجع إلى الإسناد، فإذا روي الحديث الواحد بإسنادين، أحدهما إسناد حسن والآخر إسناد صحيح، استقام أن يقال فيه: إنه حديث حسن صحيح، أي إنه حسن بالنسبة إلى إسناد صحيح بالنسبة إلى إسناد آخر. على أنه غير مستنكر أن يكون بعض من قال ذلك، أراد بالحسن معناه اللغوي، وهو ما تميل إليه النفس ولا يأباه القلب، دون المعنى الاصطلاحي"².

. وقال ابن دقيق في الاقتراح، قد يرد على هذا الجواب.

"الأحاديث التي قيل فيها حسن صحيح مع أنه ليس لها إلا مخرج واحد ووجهة واحدة وإنما يعتبر اختلاف الأسانيد بالنسبة إلى المخارج

وهذا موجود في كلام أبي عيسى الترمذي في مواضع يقول هذا حديث حسن صحيح لا نعرفه إلا من هذا الوجه أو لا نعرفه إلا من حديث فلان"³.

ثم أجاب ابن دقيق العيد بجواب ثالث: هو "أنه لا يشترط في الحسن قيد القصور عن الصحيح وإنما يجيء القصور ويفهم ذلك فيه إذا اقتصر على قوله حسن القصور يأتيه من قيد الاقتصار لا من حيث حقيقته وذاته

وشرح هذا وبيانه هاهنا صفات للرؤاة تقتضي قبول الرواية وتلك الصفات درجات بعضها فوق بعض كالتيقظ والحفظ والإتقان مثلا فوجود الدرجة الدنيا كالصدق مثلا وعدم التهمة بالكذب لا ينافيه وجود ما هو أعلى منه كالحفظ والإتقان، فيصح أن يقال في هذا أنه حسن باعتبار وجود الصفة الدنيا وهي الصدق مثلا صحيح باعتبار الصفة العليا وهي الحفظ

¹ البيهقي والدرر، المناوي، مرجع سابق، 265.

² مقدمة، ابن الصلاح، مرجع سابق، 110.

³ الاقتراح في بيان الاصطلاح، ابن دقيق العيد، (د:ط، دار الكتب العلمية - بيروت، د:ت)، 10.

والإتقان، ويلزم على هذا أن يكون كل صحيح حسنا، ويلتزم ذلك ويؤيده ورود قولهم هذا حديث حسن في الأحاديث الصحيحة وهذا موجود في كلام المتقدمين¹.

قال السيوطي في التّدريب:

للحافظ جواب سادس وهو: "الذي أرتضيه ولا غبار عليه، وهو الذي مشى عليه في النخبة وشرحها: أن الحديث إن تعدد إسناده فالوصف راجع إليه باعتبار الإسنادين أو الأسانيد"².
ومن خلال ما سبق يتبين أن ما أورده الشيخ قاسم على كلام الحافظ فيه نظر ولا يرد.

¹المرجع نفسه، 10، 11.

²تدريب الراوي، السيوطي، مرجع سابق، 179.

الخاتمة

خاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله ورحمته تغفر الذنوب والزلات، وبمنه وكرمه ترفع الدرجات، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه وزوجاته الطيبات الطاهرات والتابعين ومن تبعهم واقتفى أثرهم إلى يوم تبعث البريات أما بعد:

فقد توصلنا إلى جملة من النتائج والتوصيات:

أهم النتائج:

. إن للحافظ ابن حجر مكانة علمية كبيرة بين علماء الحديث، ويشهد له ما سطره من كتب ومؤلفات، منها كتاب النزهة الذي وضعه شرح للنخبة، حيث أبدع فيه بأسلوبه المبتكر المختصر.

. إن الإمام المناوي من أبرز أعلام القرن الحادي عشر، وله تضح وصيت في كثير من الفنون والعلوم.

. يعتبر كتاب اليواقيت والدُرر من أنفس الشروح على النزهة، لما احتواه من توسع واستفاضة في الشرح والتعقيب والتعليق.

أن عدد التعقبات التي توصلنا إليها خمسة عشر تعقبا.

. إحدى عشرة منها في مسائل متعلقة بمصطلح الصحيح، وهي كالتالي:

. في حد الصحيح لذاته وشروطه، وأبرز الانتقادات التي أوردت على تعريف الحديث الصحيح.

. في تفاوت رتب الصحيح، والمفاضلة بينهما من خلال شرطهما ورواتهما.. وأربعة منها متعلقة

بمصطلح الحسن، وهي:

. منها ما تعلق بضابط الخفة في الحديث الحسن، وحكم العمل به.

. ومنها ما هو في تفصيل قول الترمذي "حسن صحيح".

. جلّ التعقبات التي أوردتها المناوي لم تكن أقوالاً وآراء له، بل كانت لغيره من العلماء، وأغلبها تعقبات الشيخ قاسم تلميذ الحافظ ابن حجر.
. وبالجملة لا يُسَلَّم للإمام المناوي في جل ما تعقبه على الحافظ ابن حجر من خلال ما درسنا.
. تعقبات الإمام المناوي على الحافظ لم تكن من باب صنيع الإمام المناوي في ما تعقبه على الحافظ ابن حجر بتبنيهِ لأقوال غيره، دليل على أنه سلك مسلك الأدب والتواضع معه، وتعقبه عليه لم يكن إنقاصاً من شأنه، بل كان لمزيد فائدة، وذلك من خلال فتح باب المحاورَة والمناقشة.

أهم التوصيات:

. ومن جملة التوصيات التي نقترحها من خلال هذه الدراسة:
. العناية بكتاب اليواقيت والدرر ودراسة منهجه.
. جمع وإحصاء كل تعقبات المناوي على الحافظ الواردة في جميع كتابه، باعتبار أن دراستنا هذه اختصت إلا بمصطلحي الصحيح والحسن.
. حثّ الباحثين إلى التركيز على جمع تعقبات العلماء على بعضهم البعض في مختلف الفنون في البحوث والرسائل الجامعية لما في ذلك من فتح لباب المناقشة والحوار.
هذا وما كان فيه من توفيق فمن الله وحده، وما كان فيه من سهو أو نسيان فمن أنفسنا ومن الشيطان. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين. والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الفهارس العامة:

فهرس الآيات القرءانية

فهرس الأحاديث النبوية

فهرس الأعلام

فهرس المصادر والمراجع

فهرس الموضوعات

فهرس الآياتالقرآنية:

الصفحة	رقم الآية	السورة ورقمها	الآية
70	[46]	البقرة: [2]	﴿الَّذِينَ يَطُّنُونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ﴾.
48	[282]	البقرة: [2]	﴿مَنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾.
48	[29]	النساء: [4]	﴿تِجَارَةً عَن تَرَاضٍ﴾.
70	[36]	يونس: [10]	﴿إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾.
48	[2]	الطلاق: [65]	﴿وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ﴾.

فهرس الأحاديث النبوية:

رقم الصفحة	الحديث
50	«ما من نبي إلا عصى أو هم بمعصية».
49	«كُلُّ ابْنِ آدَمَ خَطَّاءٌ وَخَيْرُ الْخَطَّائِينَ التَّوَّابُونَ».
79	«ما أظلت الخضراء، ولا قلت الغبراء من ذي لهجة أصدق من أبي ذر».
75	« أنه كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة، وعند الركوع، وعند الرفع منه».
75	«لا يرفع يديه إلا عند افتتاح الصلاة، ولا يعود شيء من ذلك».

فهرس الأعلام:

رقم الصفحة	اسم العلم
44	- إبراهيم ابن إبراهيم ابن حسين ابن علي ابن عبد القدوس ابن محمد ابن هارون اللقاني المصري المالكي، ت1041.
43	- قاسم بن قطلوبغا، زين الدين، أبو العدل السوداني، ت879.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: القراءان الكريم.

1. ابن حجرالعسقلاني مصنفاته و دراسة في منهجه وموارده في كتابه الإصابة، شاعر عبد المنعم، (ط:1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1417هـ -1997).
2. الأعلام، الزركلي، (ط:15، دار العلم للملايين، 2002 م).
3. الإرشاد في معرفة علماء الحديث، أبو يعلى الخليلي، تحق: محمد سعيد عمر إدريس، (ط:1، مكتبة الرشد - الرياض، 1409).
4. الاقتراح في بيان الاصطلاح، ابن دقيق العيد، (د:ط، دار الكتب العلمية - بيروت، د:ت).
5. إمعان النظر شرح شرح نخبة الفكر، محمد أكرم النصروري السندي، تحق: ابو سعيد غلام مصطفى القاسمي، (دون بيانات نشر).
6. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن التاسع، للشوكاني، (دار المعرفة - بيروت، د:ت).
7. التعريفات، الجرجاني، تحق: جماعة من العلماء، (ط:1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1403هـ -1983م).
8. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، جلال الدين السيوطي، تحق: عبد الوهاب عبد اللطيف، (د:ط، مكتبة الرياض الحديثة - الرياض، د:ت).
9. توجيه النظر إلى أصول الأثر، طاهر الجزائري، تحق: عبد الفتاح أبوغدة، (ط:1، مكتبة المطبوعات الإسلامية - حلب، 1416هـ -1995م).
10. توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، الصنعاني، تحق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، (ط:1، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1417هـ -1997م).
11. تيسير مصطلح الحديث، محمود الطحان، (ط:10، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، 1425هـ -2004م).

12. ثمرات النظر في أصول الأثر، الصنعاني، تحقق: رائد بن صبري بن أبي علفة، (ط: دار العاصمة للنشر والتوزيع - الرياض - السعودية، 1417هـ - 1996م).
13. الجواهر و الدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، محمد ابن عبد الرحمان السخاوي، تحقق: إبراهيم باجس عبد المجيد، (ط: 1، دار ابن حزم).
14. حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (ط: 1، دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه - مصر، 1387 هـ - 1967)، 363/1.
15. خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، محمد أمين المحبي، (دار صادر - بيروت، د:ت).
16. خلاصة التأصيل لعلم الجرح والتعديل، حاتم بن عارف بن ناصر الشريف العوني، (ط: 1، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، 1421 هـ).
17. سنن، ابن ماجه، تحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، (د:ط، دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي، د:ت).
18. سنن، الترمذي، تحقق: أحمد محمد شاكر، (ط: 2، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر، 1395 هـ - 1975 م).
19. سنن، النسائي، تحقق: عبد الفتاح أبو غدة، (ط: 2، مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب، 1406 - 1986).
20. شذرات الذهب، لابن العماد، تحقق: محمود الأرناؤوط، (ط: 1، دار ابن كثير، دمشق - بيروت، 1406 هـ - 1986 م).
21. شرح ألفية العراقي، (دروس مفرغة من موقع عبد الكريم خضير).
22. شرح الموقظة للذهبي، أبو المنذر المنياوي، (ط: 1، المكتبة الشاملة، مصر، 1432 هـ - 2011 م).

23. شرح نخبة الفكر، علي القاري، تحقق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، (د:ط: دار الأرقم - لبنان / بيروت، د:ت).
24. العلل الصغير، الترمذي، تحقق: أحمد محمد شاعر وآخرون، (دار إحياء التراث العربي - بيروت، د:ت).
25. علوم الحديث في ضوء تطبيقات المحدثين النقاد، حمزة المليباري، (دون بيانات نشر).
26. فتح المغيث شرح ألفية الحديث، السخاوي، تحقق: علي حسين علي، (ط:1، مكتبة السنة، مصر، 1424هـ - 2003).
27. فهرس الفهارس، عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني، تحقق: إحسان عباس، (ط:2، دار الغرب الإسلامي - بيروت، 1982).
28. قضاء الوطر في نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، برهان الدين اللقاني، تحقق: شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، (ط:1، الدار الأثرية، عمان - الأردن، 1431هـ - 2010م).
29. كشف الظنون عن أسامي الكتب و الفنون، مصطفى حاجي خليفة، (مكتبة المثنى، 1941).
30. الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، نجم الدين محمد بن محمد الغزي، تحقق: خليل المنصور، (ط:1، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1418هـ - 1997م).
31. لحظ الألاحظ بذييل طبقات الحفاظ، محمد، أبو الفضل تقي الدين العلوي، (ط:1، دار الكتب العلمية، 1419 - 1998).
32. لسان العرب، ابن منظور، (ط:3، دار صادر - بيروت، 1414).
33. مسند، أبي حنيفة، رواية الحصكفي، أبو حنيفة النعمان، تحقق: عبد الرحمن حسن محمود، (د:ط، الآداب - مصر د:ت)، كتاب الصلاة.
34. معالم السنن، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي، (ط:1، المطبعة العلمية - حلب، 1351هـ - 1932).
35. معجم المؤلفين، عمر بن رضا كحالة الدمشقي، (مكتبة المثنى - بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت، د:ت).

36. معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، تحق: عبد السلام محمد هارون، (دار الفكر، 1399هـ - 1979م).
37. معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، تحق: السيد معظم حسين، (ط:2، دار الكتب العلمية - بيروت، 1397هـ - 1977م).
38. مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح، لابن الصلاح، تحق: د عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطي، د، ط، دار المعارف، د، ت).
39. المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، ابن جماعة، تحق: د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان، (ط:2، دار الفكر - دمشق، 1406).
40. موسوعة الحافظ ابن حجر العسقلاني الحديثية، وليد بن أحمد الحسين الزبيري وغيره، السعودية بالمدينة المنورة (ط:1، 1422، 2002، ص ت).
41. الموضوعات، لابن الجوزي، تحق: عبد الرحمن محمد عثمان، (ط:1، محمد عبد المحسن صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، 1386هـ - 1966م).
42. الموقظة في علم مصطلح الحديث، الذهبي، تحق: عبد الفتاح أبو غدة، (ط:2، مكتبة المطبوعات الإسلامية بجلب، 1412هـ).
43. نخبة الفكر (دراسة عنها وعن منهجها)، إبراهيم بن محمد نور سيف، (د:ط، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، موقع مكتبة المدينة الرقمية).
44. نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، لابن حجر، تحق: عبد الله الرحيلي، (ط:1، مطبعة سفير. الرياض، 1422هـ).
45. النكت الوفية بما في شرح الألفية، البقاعي، تحق: ماهر ياسين الفحل، (د:ط: مكتبة الرشد ناشرون، 1428هـ - 2007م).
46. النكت على كتاب ابن الصلاح، ابن حجر، تحق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، (ط:1، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، 1404هـ/1984م).

مجلة علمية.

1. منهج الحافظ ابن حجر في كتابه نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، العدوي البله البانور، (مجلة علمية محكمة تصدر عن الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، العدد 18، 2015).

قائمة الرسائل العلمية:

2. تعقبات الحافظ ابن حجر في كتابه الإصابة على الحافظ ابن عبد البر في كتابه الإستيعاب من بداية حرف الغين إلى نهاية الكتاب، (رسالة ماجستير في تخصص علوم الحديث)، كلية الدراسات العليا الجامعة الأردنية، 16/5/10، 2007.
3. تعقبات الكشميري على الحافظ ابن حجر في كتابه فتح الباري، ناصر بن سيف ناصر العزري، (رسالة ماجستير في الحديث)، كلية الدراسات العليا الجامعة الأردنية، 4/8/2008.
4. شرح الأربعين النووية، للمناوي، محمد عبدالكريم حسن الإسحاق، إشراف: د. عمر بن مصلح الحسيني، (دون بيانات نشر، 1436 . 1437).
5. منهج الحافظ ابن حجر العسقلاني في كتابه نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، (دراسة استقرائية نقدية)، محمد أمين ورداشي، (بحث تكميلي، مقدم لنيل درجة ماجستير الآداب في الدراسات الإسلامية، كلية حنتوب الأزهر، تخصص الحديث و علومه، 1439 . 2017).

المواقع الإلكترونية

1. الإشكالات الواردة على تعريف الحافظ بن حجر للحديث الحسن والجواب عنها، أبي الحسن المأربي، www.startimes.com، 01/05/2012، 17:27.
2. ملتقى أهل الحديث، أبو الفضل حمدي، www.ahlalhdeeth.com، 25/4/3، 8:07.
3. منشورات محمد علي بيضون، (دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان) www.alilmiyah.com.

. فهرس الموضوعات

الإهداء

شكر وتقدير

الملخص باللغة العربية

الملخص باللغة الإنجليزية.

مقدمة.....أ-ز

10.....مبحث تمهيدي: التعريف بمصطلحات الموضوع

10.....المطلب الأول: مفهوم التعقب

12.....المطلب الثاني: مفهوم مصطلح الصحيح

13المطلب الثالث: مفهوم مصطلح الحسن

المبحث الأول: ترجمة الإمامين الحافظ " ابن حجر و " المناوي " والتعريف

16.....بكتابهما

16.....المطلب الأول: ترجمة موجزة للحافظ " ابن حجر "

23.....المطلب الثاني: التعريف بكتاب " نزهة النظر "

28.....المطلب الثالث: ترجمة موجزة للإمام " المناوي "

37.....المطلب الرابع: التعريف بكتابه " اليواقيت والدرر "

- المبحث الثاني: تعقبات لإمام "المنائوي" على الحافظ "ابن حجر" في مسائل
 متعلقة بمصطلح "الصحيح".....43
- المطلب الأول: اعتراضه على حد الصحيح لذاته، وشروطه.....43
- المطلب الثاني: اعتراضه على ما نكته على العلاقة بين خبر الآحاد، والصحيح
 لذاته.....57
- المطلب الثالث: الانتقادات التي أوردت على تعريف الحديث الصحيح.....59
- المطلب الرابع: اعتراضه على تفاوت رتب الصحيح، وبعض أمثله في مراتب أصح...69
- المطلب الخامس: اعتراضه في المفاضلة بين الصحيحين من خلال "شروطهما".....76
- المبحث الثالث: تعقبات الإمام "المنائوي" على الحافظ "ابن حجر" في مسائل
 متعلقة بمصطلح "الحسن".....89
- المطلب الأول: اعتراضه على ضابط الخفة في الحديث الحسن.....90
- المطلب الثاني: اعتراضه على حكم العمل بالحديث الحسن.....92
- المطلب الثالث: اعتراضاته في تفصيل قول الترمذي "حسن صحيح".....94
- الخاتمة.....ح
- فهرس الآيات.....102

103..... فهرس الأحاديث النبوية.

104..... فهرس الاعلام

105..... قائمة المصادر والمراجع.

110..... فهرس الموضوعات.